



الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون

الجلسة العامة ١١٢

الاثنين ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

المحاضر الرسمية

الرئيس: السيد النصر (قطر)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البندان ١٤ و ١١٧ (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات
الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في
المجالين الاقتصادي والاجتماعي

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

تقرير الأمين العام (A/66/763)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشرف بالترحيب بالأعضاء
في هذه الجلسة الرسمية العامة للنظر في تقرير الأمين العام
المعنون "متابعة قرار الجمعية العامة ٢٩١/٦٤ المتعلق بالأمن
البشري" (A/66/763).

أود التعبير عن امتناني للأمين العام على هذا التقرير الهام.
كما أود أيضا شكر المستشار الخاص المعني بالأمن البشري
السيد يوكيو تاكاسو، على جهوده التي بذلها فيما يخص
استشارة الدول الأعضاء على نطاق واسع. كما أعبر عن
شكري أيضا للدول الأعضاء على إسهاماتها القيمة.

إن شواغل الأمن البشري ليست بالجديدة، حيث
وضعت الحضارات الماضية والحالية بقاء شعوبها وسبل عيشها
وكرامتها في صدارة تطلعاتها. لكن عالمنا آخذ في الترابط
أكثر فأكثر، وتتجه الأحداث الرئيسية صوب إحداث أثر على
الأمن البشري داخل البلدان وعبرها. ولا يمكن حل التهديدات
الكبرى التي تواجه العالم اليوم بشكل منعزل. ونقر أكثر فأكثر
بأن رفاهية الشعوب وزسبل عيشها وكرامتها، أساسية للأمن
والسلم والتنمية في الأجل الطويل.

ويجري إحباط تطلعات الشعوب بشكل روتيني وتركها
دون تحقق، عندما تواجه أزمات اقتصادية ومالية مفاجئة
وكوارث طبيعية ونزاعات عنيفة، فضلا عن محن أخرى مثل
الاتجار بالبشر والتحديات الصحية والتشريد الجماعي. ويمكن
أيضا لتلك التهديدات أن تتطور لتصبح أزمات أوسع نطاقا
وأكثر استعصاء على الحل، يمكنها في الغالب أن تنتقل من
المستويين الوطني والإقليمي لتصبح تحديات أمنية دولية.

إن التحديات المعاصرة التي تواجهها اليوم هي المسائل
نفسه التي تصدر جدول أعمالنا في الجمعية العامة. وكما

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



التي يمكن تطبيقه بها على نحو أفضل فيما يخص أنشطة الأمم المتحدة. كما يتعين أن يسمح لنا ذلك، بالمضي بالسياسات والإجراءات في اتجاه اعتبارات جديدة وأكثر استدامة، وتعاون دولي أكثر فاعلية. مع أمن بشري معزز، أعتقد بأنه سيكون بوسع الشعوب بلوغ طاقاتها الكاملة، وتنجح في الحاضر، وتبني لمستقبل أكثر سلاما وازدهارا للجميع. أثنى للأعضاء مداوالات ناجحة.

أعطي الكلمة الآن لنانبة الأمين العام، معالي السيدة آشا - روز ميغورو.

نانبة الأمين العام (تكلمت بالإنكليزية): من دواعي شرفي الانضمام إليكم هذا الصباح. شكرا جزيلا لكم، سيدي الرئيس، على عرضكم الثاقب وفي الواقع على عقدكم هذه الجلسة.

نمضي اليوم إلى الأمام بسنوات من المناقشات بشأن الأمن البشري. لكن دعونا نتذكر بأن الأمن البشري هو أكثر من مجرد مفهوم. فبالنسبة لأسرة تعاني من الجوع، يعني الأمن البشري عشاء على المائدة. وبالنسبة للاجئ، يعني الأمن البشري الحصول على مأوى وملاذ آمن من عواصف النزاعات أو الكوارث. ويعني بالنسبة لامرأة ضحية للصراعات، الحماية من الضرر. وبالنسبة لطفل يعاني من الفقر، فإن الأمن البشري يمثل فرصة الالتحاق بالمدرسة.

إن هذا المفهوم يذهب أبعد من تهديد السلامة الجسدية. وتعاني الشعوب حول العالم من مخاوف وقلق باستمرار لأنها تفتقر إلى الغذاء الكافي ومكان العيش وفرص العمل والرعاية الصحية والتعليم وحرية العيش بكرامة. يستدعي الأمن البشري اتخاذ إجراءات شاملة تركز على الشعوب، وتساعد الحكومات والمجتمعات المحلية على تعزيز نظم الإنذار المبكر بشأن الأزمات التي تلوح في الأفق، وتحديد أسباب انعدام الأمن واتخاذ خطوات لسد ثغرات السياسة العامة.

أشرنا إلى ذلك خلال المداوالات الأخيرة بشأن تلك المسائل، فإن الطابع المتعدد الأبعاد للتحديات المعاصرة يتطلب حولا أكثر شمولية وتكاملا واستدامة.

يمكن للأمم المتحدة في ذلك السياق بالذات أن تفيد في معالجة المسائل الأوسع نطاقا المرتبطة بالأمن البشري. إن انعدام أمن الشعوب مترابط عبر الركائز الثلاث للأمن والتنمية وحقوق الإنسان. وثمة حاجة ملحة للربط بين السياسات والمؤسسات، بشكل أنجع بكثير من الاستجابات الفردية أو المجزأة التي نراها.

وتتطلب معالجة الأمن البشري أن نجتمع من يتولون أمر هذه الركائز الثلاث في المنظمة، من أجل المضي قدما بالحلول الشاملة والمتكاملة التي تركز على الشعوب وحمايتها وتمكينها. بتلك الطريقة، يمكننا معالجة الأسباب الجذرية لمواطن الضعف.

يوفر الأمن البشري من ثم، إطارا عمليا لتجميع مختلف نهجنا في جهد متناسق ومتسق يجعل الشعوب في صدارة صنع القرار. وسيقر هذا الإطار الحيوي والعملي بالحاجة إلى التمييز على أساس السياقات المختلفة. ويستفيد من الميزات النسبية لدينا، ما يحقق استجابات أفضل استهدافا وتنسيقا وأكثر فاعلية من حيث الكلفة.

ويستدعي ذلك حولا تركز تتوصل إليها أطراف وطنية، وتكون جزءا لا يتجزأ من الواقع المحلي. ويتعين عليه تعزيز قدرات ومرونة الحكومات والمجتمعات المحلية والأفراد، وبتركيزه على الوقاية، سترغمنا معالجة الأمن البشري بهذه الطريقة الإستراتيجية على أن نكون استباقيين.

في الختام، دعوني أشيد بالعمل الذي أنجز حتى الآن من أجل النهوض بجدول أعمال الأمن البشري. ويتعين علينا الآن اتخاذ خطوة هامة إلى الأمام، والسعي جاهدين لتحقيق توافق الآراء بشأن فهم مشترك لمفهوم الأمن البشري، والكيفية

ويتعين أن تتمثل إحدى أهم النتائج في الاتفاق بشأن عملية تحدد مجموعة من الأهداف المتعلقة بالتنمية المستدامة تبني على الأهداف الإنمائية للألفية. كما يتعين على مؤتمر ريو+٢٠ أيضا توفير آليات تحفز اقتصاداتنا من أجل إيجاد فرص عمل لائقة، وتوفير الحماية الاجتماعية للفقراء والضعفاء، ودعم توفير بيئة صحية.

ومن شأن ذلك النهوض بالأمن البشري نهوضا كبيرا. وأحث الجمعية على إجراء مناقشتها اليوم بهدف مساعدة الملايين من الناس الذين يكافحون كل يوم في ظل شعور عميق بانعدام الأمن، والذين يستحقون التغلب على الفقر واليأس والعيش في حرية وكرامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر نائبة الأمين العام على بيانها.

وأعطي الكلمة الآن لمراقب الاتحاد الأوروبي.

السيد فريلاس (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. يحظى هذا البيان بتأييد البلد المنضم كرواتيا؛ والبلدان المرشحة، تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وأيسلندا وصربيا؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب؛ والبلدين المرشحين المحتملين، ألبانيا والبوسنة والهرسك؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا وجورجيا.

نشكر الأمين العام على تقريره الشامل (A/66/763) ونحن ممتنون أيضا لمستشاره الخاص، السفير تاكاسو، الذي يناصر الجهود الرامية إلى تعزيز مفهوم الأمن البشري. يجري العمل بشأن مفهوم الأمن الإنساني منذ اتخاذ القرار ٢٩١/٦٤. والتقرير يوفر أساسا جيدا جدا، يمكن بالاستناد إليه تقييم تنفيذ القرار، بما في ذلك في أعمال الأمم المتحدة، وتحقيق مزيد من التقدم فيه.

حتى ونحن نواصل العمل سعيا إلى تحقيق توافق في الآراء بشأن فهم مشترك للأمن البشري، ثمة تقدم يتحقق في الميدان.

لقد دعم صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للأمن البشري، ما يزيد عن ٢٠٠ مشروع في ٧٠ بلدا. وتحدث موارد الصندوق تغييرا ملموسا حياة الناس. كما يحدث الصندوق تغيرات تدوم، تشمل إعادة بناء المجتمعات المحلية التي دمرتها الحروب وحماية الأشخاص المعرضين للفقر المدقع، والصدمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية. وهو يستجيب للمشاكل المعقدة للالتجار في الأشخاص والأسلحة والمواد غير المشروعة، كما أنه يساعد على التقليل من العنف في المدن والوقاية منه. وأتمنى أن يكون بالإمكان تطبيق الدروس القيمة التي استخلصت من مشاريع الصندوق الاستثماري، على أنشطة الأمم المتحدة الأخرى حول العالم.

لدينا فرصة هامة من أجل النهوض بمسألة الأمن البشري خلال ما يزيد بقليل على أسبوعين في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ريو دي جانيرو. وسيشكل مؤتمر ريو+٢٠، فرصة الجيل، من أجل تغيير الأفكار والتطلعات إلى إجراءات جريئة تتعلق بالتنمية المستدامة.

إن التحضيرات لمؤتمر ريو+٢٠ قد أثمرت بالفعل. حيث ولدت مواضيع المؤتمر نقاشا عالميا بشأن الإنصاف والاقتصاد الأخضر في سياق القضاء على الفقر وبشأن الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة.

إن المسائل معقدة، ويتجسد ذلك في كثافة المفاوضات. لكننا نرى انخراطا كبيرا من جانب الحكومات، ونتوقع مشاركة ما يصل إلى ١٣٠ رئيس دولة وحكومة. وسينضم إليهم ما يُقدَّر بنحو ٥٠٠٠٠ من قادة قطاع الأعمال والعمد والناشطين والمستثمرين. ويتعين أن يوفر مؤتمر ريو+٢٠ لنا خارطة طريق جديدة للتنمية المستدامة.

الأمن البشري، ينبغي التركيز بشكل خاص على السكان والجماعات الأكثر ضعفا وكذلك على الدول الهشة. وفي هذا الصدد، فإن تعزيز حقوق أولئك الذين يعيشون في حالات ضعف يمثل شاغلا رئيسيا. ويشمل ذلك ضمان تمثيل الفئات الضعيفة في عملية صنع القرار، فضلا عن تحسين وصولهم إلى العدالة والخدمات والعمل والفرص الاجتماعية. وهذه قضايا تحتاج إلى اهتمامنا الكامل وينبغي لنهج الأمن البشري أن يعزز قدرتنا على العمل بجد أكبر لتحقيق تلك الأهداف.

واستنادا إلى هذه المبادئ، فإن الاتحاد الأوروبي يؤيد اتباع نهج عملي يهدف إلى التركيز على المجالات ذات الأولوية لعمل الأمم المتحدة والتي يمكن فيها إظهار القيمة المضافة للأمن البشري على أفضل وجه. والفهم المشترك الذي اقترحه الأمين العام مفيد جدا في هذا الصدد، لا سيما في بيان حدود مفهوم الأمن البشري، تحسبا وتفاديا لسوء التفسير المحتمل لنطاقه أو التداخل بينه وبين النهج الأخرى، وفي وضع أساس للتقدم في تنفيذه. ونحن نعتقد أن الفهم المشترك للأمن البشري ليس غاية في حد ذاته بل وسيلة للمضي قدما في تنفيذ مفهوم الأمن البشري في أنشطة الأمم المتحدة على الصعيد الميداني بطريقة متماسكة وغير ازدواجية.

وبخصوص مجالات عمل الأمم المتحدة، التي يمكن تطبيق نهج الأمن البشري فيها، يلاحظ الاتحاد الأوروبي مع التقدير قائمة المقترحات غير الشاملة التي أوردتها الأمين العام. ونحن نفهم الأمن على نحو واسع وشامل. وفي الواقع، فإن منع التهديدات من أن تصبح مصادر للصراع في وقت مبكر يقع في صلب النهج الذي نتبعه حيال الأمن. ولذلك، نعتقد أن الأمن البشري في مجال بناء السلام ينبغي أن يشمل أيضا بعدا لمنع نشوب الصراعات، وهو ما يعني بناء مجتمعات مدنية قوية وإنشاء نظم للإنذار المبكر وتوفير الوساطة وتعزيز تمكين المرأة. وينبغي أيضا إيلاء اهتمام خاص للتهديدات التي تواجه

والاتحاد الأوروبي لا يزال مؤيدا قويا للتعددية الفعالة. وسنواصل العمل بشكل وثيق مع الأمم المتحدة بشأن قضايا السلام والأمن وفي تعزيز القيم العالمية وحقوق الإنسان والديمقراطية وفي مكافحة الفقر والمجاعة وتغير المناخ وفي حماية بيئتنا. وفي إطار هذا الالتزام الواسع، سيواصل الاتحاد الأوروبي أيضا تعزيز الأمن البشري على النحو المبين في تقرير الأمين العام، باعتباره نهجا متكاملا وشاملا محوره الإنسان يسعى إلى الوقاية من أجل التصدي للتهديدات المترابطة لأمن وسبل عيش وكرامة الناس والمجتمعات المحلية الضعيفة.

وتعزيز الأمن البشري يمثل واحدة من أولويات الاتحاد الأوروبي للدورة السادسة والستين للجمعية العامة. وفي هذا الصدد، فإننا نتطلع إلى مناقشة اليوم. والركائز الثلاث للأمم المتحدة مترابطة وينبغي أن يعزز بعضها بعضا. وعلى سبيل المثال، وبينما يقترب موعد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وهو حدث تاريخي، من الملائم التأكيد مجددا على أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق دون احترام وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحوكمة الرشيدة والتعليم ودور الشباب والمساواة بين الجنسين. وتقرير الأمين العام يشير عن حق إلى أن الأمن البشري يعني الربط بين الركائز الثلاث من خلال حماية الفرد وتمكينه. وبتعبير مختلف، فإن الأمن البشري يعني حماية وتمكين الأفراد، واللذان يشكلان في نهاية المطاف الأساس لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

وينبغي أن يظل احترام جميع حقوق الإنسان وسيادة القانون في صميم أي تطبيق لنهج الأمن البشري. وينبغي تعميم مراعاة حقوق الإنسان وإدماجها في جميع جوانب عمل الأمم المتحدة، بما في ذلك العمل المتعلق بالأمن البشري. وبالإضافة إلى ذلك، وكما أكد الأمين العام، فإنه في سياق ضمان بقاء وسبل عيش وكرامة جميع الأفراد، وهذا هو مغزى

فضلا عن بلدي الأردن. إن شبكة الأمن البشري هي مجموعة غير رسمية من الدول التي تنادي باتباع نهج كلي يتمحور حول الإنسان تجاه الأمن ويكمل الفهم الأكثر تقليدية للأمن القومي والدولي.

بداية، أود أن أشكر الأمين العام على دعمه القيم في هذا المجال الهام. كما تود شبكة الأمن البشري أن تغتنم هذه الفرصة لشكر المستشار الخاص للأمين العام للأمن البشري، السفير تاكاسو، على عمله الممتاز في السنوات الأخيرة وعلى عقده لمشاوورات مفتوحة وشاملة للجميع حول الأمن البشري في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي.

ترحب شبكة الأمن البشري بالتقرير (A/66/763) الذي، يشمل للمرة الأولى، تفاهما مشتركا حول الأمن البشري. ونحن نثني على ذلك النهج، حيث وجدنا أن مفهوم الأمن البشري قد وصف بشكل أفضل كعدد من المعايير المتفق عليها، بدلا من تعريف محدد. ما يهم بالنسبة لنا، هو أن تحظى الركائز الثلاث المتمثلة في السلم والأمن وحقوق الإنسان والتنمية، في إطار ذلك الفهم المشترك، بنفس القدر من الاهتمام. ويقع الإنسان في صلب اهتمام الأمن البشري. ويركز المفهوم على حماية الأفراد، من التهديدات الخطيرة والشاملة التي تطل سلامتهم الجسدية والنفسية، وكرامتهم ورفاهيتهم. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والأطفال.

إن التهديدات التي تطل الأمن البشري، غالبا ما تكون معقدة و مترابطة للغاية فيما بينها. إنها ترغمنا على مراجعة مفاهيمنا التقليدية للأمن. وتبعا لخصوصية الإطار الوطني، ينظر إلى بعض التهديدات على أنها أكثر خطورة من غيرها. لذلك السبب، ترى شبكة الأمن البشري أنه لا ينبغي أن يكون ثمة تحديد للأولويات بشكل عام، فيما يخص تهديدات معينة دون غيرها، وبذلك المعنى، فإنها تؤيد المفهوم الوارد في

بلدان ما بعد الصراع، مع التركيز على مجالات تتفاوت ما بين خدمات المصالحة إلى إزالة الألغام، تبعا لاحتياجات البلد. لا يزال السعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة في ضمان الأمن الغذائي والتغذوي لما يقدر بليون شخص يعانون من الجوع المزمن، يمثل شاعلا كبيرا وأولوية رئيسية بالنسبة للاتحاد الأوروبي. ومجالات العمل الأخرى أيضا جديرة بالاستكشاف، بما فيها تلك التي توجد فيها إمكانية لتعزيز التعاون الأقاليمي، مثل الاهتمام بالفئات الضعيفة والمعوقين أو حماية النساء والأطفال، بما في ذلك حالات الصراع المسلح.

تلك ليست سوى بعض الاعتبارات الأساسية التي يود الاتحاد الأوروبي الإشارة إليها في سياق رد الفعل على تقرير الأمين العام. وبالمثل، فإننا نعتقد أن تلك الاعتبارات تترك مجالا لاستيعاب تفسيرات وسبل مختلفة لتنفيذ مفهوم الأمن البشري. وأؤكد لكم أن الاتحاد الأوروبي سيشارك بنشاط في الجمعية العامة بغية التوصل إلى اتفاق على عناصر فهم مشترك للأمن البشري. وكما أكد الأمين العام، ينبغي ألا يضيف تطبيق مفهوم الأمن البشري أعباء أخرى إلى عمل الأمم المتحدة. وتمشيا مع اتباع نهج واقعي وعملي المنحى، سيكون من المهم استخلاص الدروس وأفضل الممارسات من المشاريع القائمة في هذا المجال. ونحن نرحب بأنه، وكما جاء في تقرير الأمين العام، قد جرى تنفيذ أكثر من ٢٠٠ مشروع من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للأمن البشري. ونحن نتطلع إلى الحصول على أمثلة توضيحية ومزيد من المعلومات في هذا الصدد.

الأمير زيد رعد زيد الحسين (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن شبكة الأمن البشري، التي تضم أيرلندا وبنما وتايلند وسلوفينيا وسويسرا وشيلي وكوستاريكا ومالي والنرويج والنمسا واليونان وجنوب أفريقيا بصفة مراقب،

تحقيق الأمن البشري لا يمكن أن يخص الحكومات وحدها، بل قد يستدعي إسهامات، من لدن مجموعات أوسع من مختلف الأطراف الفاعلة، مثل شبكات المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والدولية، والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص. لذلك، فإن الأمن البشري يكمل المفهوم التقليدي للأمن، وهو بمثابة مفهوم مُوحّد، يقيم جسرا بين مفاهيم الأمن على جميع المستويات، بدءا من المستوى الفردي و / أو المحلي، الذي هو الأمن البشري، وصولا إلى المستوى الوطني، الذي هو أمن الدولة، والمستوى العالمي، الذي هو الأمن الدولي.

بوصفنا أعضاء في الشبكة، فإننا نتشاطر التزاما مشتركا وعميقا بالأمن البشري، لكننا نشجع أيضا كل عضو في الشبكة على أن يحدد بحرية الأولويات لأكثر المواضيع التي تهمه. و نعتقد بضرورة أن ينطبق الشيء ذاته على جميع الدول الأعضاء. يتعين قبل كل شيء أن تسترشد الأمم المتحدة ككل بتحقيق الأمن البشري. تبعا لذلك، وفي خضم السعي إلى تحقيق الأمن البشري، لا يتعين أن يتمثل نهج الأمم المتحدة في إعطاء الأولوية لمجالات أنشطة منفردة دون أخرى. في الواقع، وفي نهاية المطاف، فإن ما يهم حقا، هو مساعدة الناس في الميدان. إننا نرحب في ذلك الصدد، بالمشاريع التي ينفذها صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري. وتؤثر تعزيزات الأمن البشري، مباشرة في الحياة اليومية للناس، وتدفع بها نحو الأفضل. وينبغي ألا تصرف أية مناقشة بشأن الفهم المشترك للأمن البشري، انتباهنا عن اتخاذ الإجراءات لتحسين الأمن البشري للناس في جميع أنحاء العالم.

و اسمحوا لي أخيرا أيضا، أن أغتنم هذه الفرصة، لكي أعلن عن إعداد مشروع قرار جديد، بشأن الأمن البشري وبشأن شبكة الأمن البشري. وبشكل أدق، سييسر الأردن بصفته رئيسا للمجموعة، المفاوضات بالاشتراك مع اليابان.

التقرير، المتمثل في وجود قائمة غير حصرية للتهديدات. إن إعطاء الأولوية لبعض المجالات فقط، يعني اعتبار التهديدات مشاكل منفصلة ومستقلة، في حين أنها في الواقع مترابطة فيما بينها وغالبا ما يدعم بعضها الآخر.

إن الأمر الذي يزيد من جعل التهديدات تهديدات للأمن البشري هو كونها خطيرة وشاملة. ونعني "بخطيرة" أنها تهدد الأنشطة والوظائف الأساسية لحياة الناس. والتهديدات المحيطة بالأمن البشري هي أيضا شاملة لأنها واسعة النطاق ومنتشرة انتشارا واسعا. وكمثال على ذلك، شملت تلك التهديدات في خبرتنا الجماعية، التلوث البيئي والكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان، والصراعات المسلحة وآثارها على المدنيين وجهود بناء السلام في أعقابها، وتحديات ضمان أمن الغذاء والتغذية، والصحة، وأثر الأزمات المالية والاقتصادية، وانتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية. إننا نعتقد بأنه يتعين منع التهديدات التي تطال الأمن البشري من أن تصبح مصادر نزاع في وقت مبكر. ولذلك، ينبغي أن يشمل بناء السلام بعدا يتعلق بمنع نشوب الصراعات، وهو ما يستدعي بناء مجتمعات محلية قوية ومزدهرة ومجتمعات مدنية نابضة بالحياة، وتطوير نظم الإنذار المبكر، وتعزيز المصالحة الوطنية وتقوية قدرات الوساطة السلمية، والنهوض بتمكين المرأة، والمشاركة المتساوية للمرأة في عمليات صنع القرار. وينبغي أيضا إيلاء اهتمام خاص للبلدان التي تشهد تهديدات في فترة ما بعد انتهاء الصراع، مع التركيز على مجالات تتراوح بين خدمات المصالحة وإزالة الألغام، تبعا لما تحتاجه تلك البلدان.

وغالبا ما تكون الدولة المساهم الرئيسي في تحقيق الأمن البشري، لكنها ليست المساهم الوحيد. ويرجع ذلك بشكل رئيسي لسببين. أولا، لا يمكن معالجة العديد من التهديدات على المستوى الوطني فقط. ثانيا، في بعض الحالات، يمكن أن تشكل الدول التهديد الرئيسي لأمن الشعوب. لذلك، فإن

البشري والأمن الوطني مترابطان بشكل وثيق، ويضمن كل منهما تحقيق الآخر.

إن الولايات المتحدة تتطلع إلى العمل مع الوفود لمواصلة تطوير فهمنا المشترك للأمن البشري، بما في ذلك فيما يخص مشروع القرار المرتقب، الذي أعلن عنه للتو. يتعين علينا، أن نبحث عن السبل التي يمكننا من خلالها إحراز تقدم فيما يخص الأمن البشري، في إطار منظومة الأمم المتحدة، دعماً للمبادرات الرامية لحماية الشعوب، بما في ذلك من تهديدات الفقر والأمراض والمجاعات والتدهور البيئي والتهميش الاجتماعي، التي يمكنها كلها أن تعرض للخطر المجتمع المدني وشرعية الحكومة والازدهار الاقتصادي.

السيد خليل (مصر) (تكلم بالإنكليزية): انه لمن دواعي سروري بوجه خاص، أن أكون هنا اليوم لإلقاء بياني الأول أمام الجمعية العامة بصفتي الممثل الدائم الجديد لمصر لدى الأمم المتحدة، بشأن موضوع الأمن البشري الهام، سيدي، وأنتم تراسون هذه الهيئة. أود أولاً أن أعرب عن تقديرنا لكم، السيد الرئيس، على عقدكم جلسة اليوم العامة، للنظر في التقرير (A/66/763) الذي أعده الأمين العام بشأن متابعة القرار ٢٩١/٦٤ المتعلق بالأمن البشري.

كما أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل والمتوازن، الذي يحدد الملامح الرئيسية لمفهوم الأمن البشري، كما جرت مناقشتها والتعليق عليها من قبل الدول الأعضاء. و يأخذ في الاعتبار تحفظات العديد من الدول الأعضاء فيما يتعلق بالتعريف المحتمل لهذا المفهوم، ونطاقه واستخدامه، أو حتى نكون أكثر دقة إساءة استخدامه.

ويعيد التقرير التأكيد بأنه يتعين ألا ينطوي اتباع نهج الأمن البشري، على استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وأنه ينبغي تنفيذه مع الاحترام الكامل لمبادئ ميثاق الأمم

ونتوقع بدء تلك العملية قريباً بعد مناقشة اليوم.

السيد ساميس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): إن الولايات المتحدة ترحب بتقرير الأمين العام (A/66/763) عن الأمن البشري، وأود أن أشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم مناقشة اليوم.

يجسد مفهوم الأمن البشري القيم الأساسية للولايات المتحدة، بما في ذلك الحريات الأربع الأساسية التي أشار إليها الرئيس فرانكلين روزفلت في خطابه عن حالة الاتحاد عام ١٩٤١ — وهي حرية التعبير وحرية العبادة والتحرر من الفاقة والتحرر من الخوف. وتعتقد الولايات المتحدة أن الأمن البشري، الذي يقوم على أساس الكرامة والتمكين للفرد، يوفر إطاراً قيماً لتعزيز التقدم والتنمية في العالم، بما في ذلك، على وجه الخصوص، تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. إننا نرحب في ذلك الصدد، بالتركيز في تقرير الأمين العام الأخير على حقيقة أن الأمن البشري يربط بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان. و نتفق مع وجهة نظر الأمين العام التي تفيد بأن الأمن البشري

”يقوم على مبدأ أساسي يتمثل في احتفاظ الحكومات بالدور الرئيسي في كفالة بقاء مواطنيها وسبل رزقهم وصون كرامتهم“ (A/66/763، الفقرة ٢).

وينبغي أن ينصب تركيزنا فيما يخص المضي قدماً، على ما يمكن أن تفعله الحكومات لتحويل مفهوم الأمن البشري إلى إجراءات، من أجل تعزيز رفاهية وأمن مواطنيها. وسيتوقف نجاح تلك الجهود إلى حد كبير، على الحكومات التي تحمي الحريتين السياسية والاقتصادية، التي يتمتع بها مواطنوها. عندما يعيش جميع الرجال والنساء والأطفال بحرية ويجري تمكينهم، لتحقيق إمكاناتهم كاملة، فلن يقتصر الازدهار على الأفراد، بل سيشمل دولهم أيضاً. على هذا النحو، فإن الأمن

الأمم المتحدة، ولا سيما احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون التي تكون من صميم الاختصاص الداخلي للدول. ويوضح أيضا أن مفهوم الأمن البشري يختلف عن المسؤولية عن الحماية، من الناحية النظرية والتنفيذية. كما أنه يقر كذلك بأن تحتفظ الحكومات بالمسؤولية الأساسية عن تطبيق معايير الأمن والتنمية وحقوق الإنسان، الخاصة بالأمن البشري لشعوبها، وأنه بوسع المجتمع الدولي استكمال تلك الجهود بناء على طلب الحكومات المعنية وبموافقتها.

علينا أن نعترف بأن المناقشة المطولة لمفهوم الأمن البشري، على مدى السنوات القليلة الماضية، لم تجادل في قيمة هذا المفهوم في حد ذاته. بدلا من ذلك، جسدتا لاشتباه في إمكانية استخدامه لتبرير تدخل غير مرغوب فيه في البلدان المعرضة للخطر لأسباب سياسية، بغض النظر عن الاحتياجات والأولويات الحقيقية لشعوبها، وعلى حساب الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

السيدة نافارو بارو (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): أولا وقبل كل شيء، نود أن نعرب عن امتناننا لعقد جلسة اليوم وعلى تقرير الأمين العام (A/66/763) عن هذا الموضوع الهام. من وجهة نظرنا، فإن هذه الوثيقة هي تقرير معد إعدادا جيدا، يحدث توازنا أفضل بين وجهات نظر الدول الأعضاء، بشأن هذا الموضوع، مقارنة بالتقارير السابقة. وعلاوة على ذلك، فإنه يجمع بين العناصر التي ينبغي بالضرورة أن تدرج في تعريف الأمن البشري.

ومن الضروري التذكير بأن ما تم الاتفاق عليه حتى الآن بين الدول الأعضاء، فيما يتعلق بهذا الموضوع، يتجسد في الفقرة ١٤٣ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) وفي القرار ٢٩١/٦٤. وتشير تلك الوثائق إلى الحاجة إلى وضع مفهوم أو تعريف للأمن البشري، والاتفاق بشأنه.

على الرغم من ذلك، فإن التقرير المعروض علينا لا يتضمن اقتراحا لمفهوم الأمن البشري أو تعريفه، بل يطرح

المتحدة، ولا سيما احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون التي تكون من صميم الاختصاص الداخلي للدول. ويوضح أيضا أن مفهوم الأمن البشري يختلف عن المسؤولية عن الحماية، من الناحية النظرية والتنفيذية. كما أنه يقر كذلك بأن تحتفظ الحكومات بالمسؤولية الأساسية عن تطبيق معايير الأمن والتنمية وحقوق الإنسان، الخاصة بالأمن البشري لشعوبها، وأنه بوسع المجتمع الدولي استكمال تلك الجهود بناء على طلب الحكومات المعنية وبموافقتها.

علينا أن نعترف بأن المناقشة المطولة لمفهوم الأمن البشري، على مدى السنوات القليلة الماضية، لم تجادل في قيمة هذا المفهوم في حد ذاته. بدلا من ذلك، جسدتا لاشتباه في إمكانية استخدامه لتبرير تدخل غير مرغوب فيه في البلدان المعرضة للخطر لأسباب سياسية، بغض النظر عن الاحتياجات والأولويات الحقيقية لشعوبها، وعلى حساب الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

وكان تقرير الأمين العام (A/66/763) حاسما فيما يخص التصدي لمعظم تلك الشكوك مباشرة. واتخذ موقفا لا غموض فيه تجاهها. وكانت مجالات الأنشطة، حيث يمكن لنهج الأمن البشري، أن يكون مفيدا لعمل المنظمة، قد جرى التأكيد عليها في هذا التقرير، أي تغير المناخ، وبناء السلام بعد الصراع، والأزمة المالية العالمية والتحديات المرتبطة بالصحة، التي تواجه الأهداف الإنمائية للألفية، ملهمة إلى حد ما، حيث إنها قدمت أمثلة عملية عن الأنشطة التي هي أقل إثارة للجدل، ولا توفر مجالا واسعا للاشتباه في احتمال إساءة الاستخدام.

يقودني ذلك إلى تقديم اقتراح ملموس، من أجل التقدم بعملنا وتوفير الضمانات اللازمة لمنع إساءة استخدام نهج الأمن البشري، لمآرب سياسية أو مآرب أخرى. وينبغي أن تركز المرحلة المقبلة من هذه المناقشة على أساليب تطبيق نهج

التحديات الخطيرة جدا التي تحقيق بالأمن البشري. ولن يتحقق الأمن البشري إلا عندما يجري نزع السلاح النووي، وبينما تواصل القوى الرئيسية الإنفاق بشكل أكبر على إنتاج الأسلحة أكثر من صرفها على إنقاذ الأرواح. ولن يكون ثمة أمن بشري، إذا لم ننه الانتقائية والانحياز و المعايير المزدوجة في مجال حقوق الإنسان، وإذا تجاهلنا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإذا لم نعزز الحق في التنمية باعتباره أولوية بالنسبة لبلدان الجنوب.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كوروشي (هنغايا).

أخيرا، اسمحوا لي أن أؤكد من جديد أهمية عملية صنع القرار، فيما يتعلق بهذه المسألة، التي ينبغي أن تتم في إطار الجمعية العامة على نحو مفتوح وشفاف، من دون أي مطالب أو ضغوط لا داعي لها. على العكس من ذلك، ينبغي أن يجري في كل الأوقات تعميم إجراء تحليل دقيق ومعمق يأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة لجميع الدول الأعضاء وشواغلها. وبذلك الطريقة فقط، سنكون قادرين على التوصل إلى اتفاق مرض للجميع يقوم على توافق الآراء.

السيدة مورغان (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): في البداية، أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقده هذه المناقشة الرسمية، حيث تتاح الفرصة للدول الأعضاء لتقديم وجهات نظرها فيما يخص تقرير الأمين العام عن الأمن البشري (A/66/763).

على أساس ما نصت عليه الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي ٢٠٠٥ (القرار ١/٠٦)، عُقدت مناقشات عدة وأطلقت مبادرات محددة، الأمر الذي أدى إلى فهم أفضل لهذا المفهوم. وتقرير الأمين العام الذي نظر فيه يسهم بقوة في تحقيق هذا الهدف ليس بسبب مضمونه فحسب، ولكن أيضا نظرا لعملية التشاور والحوار الواسعة النطاق مع الدول التي

بدلا من ذلك، مقترحا بشأن ما يسمى الفهم المشترك. في رأينا، ثمة فرق شاسع بين النهجين، بالنظر إلى أن التوصل إلى فهم مشترك سيشكل نهجا أوسع وأكثر غموضا، وسوف تكون له آثار عملية، لأن الاتفاق بشأن ذلك، يمكن أن يؤدي إلى إجراء مناقشات شاقة، بغية شمول جميع المواقف المتعلقة بمسألة الأمن البشري.

واسمحوا لي أن أكرر التأكيد على العناصر الرئيسية لموقفنا، فيما يتعلق بالأمن البشري. وفي ذلك الصدد، نود أن نؤكد واقع أن المفهوم ينبغي أن يلتزم بالشروط التالية: يجب أن يكون مختلفا عن المسؤولية عن الحماية وتنفيذها، ويجب ألا يترتب عليه استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وينبغي تنفيذه مع الاحترام الكامل والتام للمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. بما في ذلك الاحترام الكامل لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون التي تكون من صميم الاختصاص الداخلي للدول. كما لا ينبغي أن تترتب عليه التزامات قانونية إضافية على الدول. ويتعين أن يتضمن الإقرار بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما ينبغي أن يعترف باختلاف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية من بلد إلى آخر، وبالتالي، يتعين على البلدان نفسها تصميم وتنفيذ استجاباتها وفقا لظروفها.

في تقديرنا، وكما ذكرنا في الماضي، فإن التهديدات الرئيسية العالمية للأمن البشري، تتمثل في سباق التسلح وخطر نشوب حرب نووية، وتغير المناخ واستمرار نظام اقتصادي عالمي مجحف وغير عملي. ولا يمكن أن يكون ثمة أمن بشري من دون تنمية مستدامة. وما دام هنالك انعدام للأمن الغذائي وأمن الطاقة، فلن يكون ثمة أمن بشري. والمشاكل الخطيرة مثل الاحترار العالمي، وخطر ارتفاع منسوب مياه البحار، واستنفاد الوقود الأحفوري والاستخدام غير الرشيد لمصادر المياه والطاقة، من بين أمور أخرى، ليست سوى عدد قليل من

الأضعف بالتركيز على العناصر الهيكلية التي تشجع موقفا كهذا من منظور حقوق الإنسان والتنمية والأمن، مع الاحترام الكامل للمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

يؤيد وفد بلدي التوصيات الواردة في التقرير. ونأمل أن تتوصل الدول جميعا، في سياق المتابعة لهذه المناقشة، إلى فهم مشترك للمفهوم يؤدي إلى اتخاذ تدابير عملية لدعم الناس في جميع أنحاء العالم.

أخيرا، أود أن أشير إلى دعم وفد بلدي للأنشطة المهمة التي اضطلع بها صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري على مر السنين. ونحن على يقين من أن الفهم الواسع لمفهوم الأمن البشري الذي نبنيه سيعزز الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية والدول والجهات الفاعلة الأخرى لزيادة حماية وتمكين الفرد.

السيد دي لاس أوفاليس كولينارييس (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): لا يزال وفد بلدي ينظر بحذر إلى تنفيذ مفهوم الأمن البشري لأنه، في جملة أمور، لا يوجد حتى الآن توافق في الآراء حول تعريفه: من الذين يسعى إلى حمايتهم وما هي القيم التي يستهدف نشرها وما هو طابع التهديد وما هي مصادر انعدام الأمن وما هي الوسائل التي ينبغي استخدامها للتصدي لهذه التهديدات.

يقدر وفد بلدي الإسهام المبتكر لتقرير الأمن البشري الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٤، ويؤيد الموقف القائل بأن سياسات التنمية ينبغي أن تركز على رفاه الأفراد والمجتمعات، وليس ببساطة على مؤشرات الاقتصاد الكلي. كما أننا نتشاطر رأي من يقولون إن من بين التهديدات لأمن البشر والمجتمعات العالم غير المتكافئ الذي تملك فيه بعض الدول والنخب سلطة غير متناسبة تمارسها بطريقة تضر ببقية الدول.

اضطلع بها المستشار الخاص المعني بالأمن البشري في سياق إعداده للتقرير، عملا بالقرار ١٩٢/٤٦.

وتقرير الأمين العام يصف محور الأمن البشري والقيمة العملية له. وتحديد معالم المفهوم بوضوح يجعل من الممكن أيضا تفادي الخلط بينه وبين مفاهيم أخرى أو أي محاولات لا لزوم لها لتوسيع نطاقه. وهذا هو السبب في أننا نتفق مع الأمين العام في أن الأمن البشري لا تترتب عليه التزامات قانونية جديدة للدول، ولكن له بالأحرى مقصدا عمليا وشاملا وتكميلا ومتعدد الأبعاد.

والمكسيك ترى أن ثمة ثلاث قيم مضافة في الأمن البشري. الأولى هو أن تنفيذ هذا المفهوم يتيح للدول الأعضاء مراعاة مختلف الأبعاد في القرارات التي تتخذها من أجل الوفاء بالتزاماتها تجاه الأفراد. وفي هذا الصدد، فإنه نرحب مناسبة لاتخاذ القرارات. ثانيا، إنه يصبح محفزا للركائز الثلاث للميثاق - التنمية والأمن وحقوق الإنسان. وهذا يعزز طابعه متعدد الأبعاد. والقيمة المضافة الثالثة للمفهوم هي الأولوية التي يوليها لتمكين الأفراد والمجتمعات المحلية في سياق منع التهديدات لأمنهم.

وتقرير الأمين العام يؤكد أنه لا وجود للأمن البشري دون أمن الدول والعكس بالعكس. وتعتقد المكسيك أن تحقيق الأمن البشري يعزز في الوقت نفسه أمن الدولة وأنه لا توجد فجوة بينهما، بل العكس من ذلك، إنهما متعاضان. والمكسيك تسلم بأن الأمن البشري ليس موضوعا يخص البلدان النامية حصرا، لأن البشر في جميع أنحاء العالم قد يواجهون ظروفًا مختلفة من انعدام الأمن، وبالتالي فإن حمايتهم وتمكينهم هما الأساس بالنسبة لهم للعيش بكرامة، ومعنى أشمل، لتهيئة ظروف مواتية للاستقرار والتنمية.

وهذا نرحب وقائي يمكننا من العمل من أجل الفئات

للجمعية العامة. اسمحوا لي أيضا أن أعرب عن امتنان حكومتي العميق للأمين العام على تقريره (A/66/763).

منذ اتخاذ القرار الأول بشأن الأمن البشري في عام ٢٠١٠ (القرار ٦٤/٢٩١)، شاركت الدول الأعضاء في زيادة تطوير مفهوم الأمن البشري، وبلورة فهم مشترك له. أسهمت المناقشات غير الرسمية التي استضافها رئيس الجمعية العامة في نيسان/أبريل ٢٠١١ في مداولاتنا بشأن مفهوم الأمن البشري. بعد ذلك النقاش، دعا المستشار الخاص للأمين العام المعني بالأمن البشري، جميع الدول الأعضاء إلى تقديم وجهات نظرها من خلال بيانات مكتوبة وإجراء مشاورات غير رسمية. وأسفرت تلك العملية المفتوحة والشفافة إلى جانب إسهامات الدول الأعضاء، عن التقرير الممتاز الصادر عن الأمين العام والذي يوفر أساسا مفيدا لمناقشة اليوم.

السيد الرئيس، أود أن أوجه انتباهكم بصفة خاصة إلى النقاط التالية التي تناولها تقرير الأمين العام. أولا، يقدم لنا التقرير صورة واضحة وشاملة عن الأمن البشري، من خلال توضيح سير المناقشات حول هذا المفهوم، وقيمه الأساسية ونطاقه. ونتيجة لذلك، يقدم التقرير فهما مشتركا بشأن الأمن البشري على أساس الآراء التي عبرت عنها الدول الأعضاء. يعتقد وفد بلدي بأن هذا الفهم المشترك أساس ممتاز لزيادة تعزيز الأمن البشري في أنشطة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية.

ثانيا، يشير التقرير إلى اضطلاع الحكومات بدور أساسي فيما يخص ضمان بقاء السكان وضمان سبل عيشهم وكرامتهم. في ذلك الصدد، يرى وفد بلدي أن الأمن البشري أداة لمساعدة الحكومات على تحديد التهديدات المنتشرة على نطاق واسع والمتشعبة المحدقة بازدهار شعوبها واستقرار سيادتها، من خلال التأكيد على الترابط بين الركائز الثلاث لمنظومة الأمم المتحدة، المتمثلة في السلام والأمن، والتنمية،

وجمهورية فنزويلا البوليفارية تعتقد أن تنفيذ برنامج للأمن البشري ينبغي أن يركز على التنمية، لا إلى الأسلحة، وأنه لا يمكن تحقيق الأمن البشري إلا إذا أعيدت هيكلة أنماط الدخل والاستهلاك وأسلوب الحياة في المجتمع وأغلقت جميع القواعد العسكرية وجرى تحويل المساعدات العسكرية إلى دعم اقتصادي وإنهاء الإعانات المقدمة لتصدير الأسلحة. وهذا الأمر لن يكون ممكنا إلا إذا جرى ضمان الوصول العادل إلى الأسواق العالمية للبلدان الفقيرة وإزالة الحواجز الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدمة وإعادة هيكلة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأمم المتحدة. وينوه وفد بلدي بتشديد تقرير الأمين العام (A/66/367) على مجالات مثل تغير المناخ والرعاية الصحية وسياسات الضمان الاجتماعي، لكنه يحذر من أن هذه الأمور لا يمكن معالجتها بشكل كامل إلا إذا تم التعرف على الأسباب الأساسية لانعدام الأمن البشري في العالم.

وكما يعترف تقرير الأمين العام، ينبغي وضع مفهوم الأمن البشري في إطار مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وخاصة، مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والحق المشروع في الدفاع عن النفس وسيادة الدولة.

ويجب ألا يكون مفهوم الأمن البشري تحت أي ظرف من الظروف بمثابة حصان طروادة لإدراج المواضيع التي تدرج ضمن اختصاص الجمعية العامة على جدول أعمال مجلس الأمن، أي بمعنى، إضفاء الطابع الأمني عليها. فجدول أعمال الأمن البشري يجب أن يركز على التنمية وبالتالي، ينبغي أن يدخل في نطاق اختصاص الجمعية العامة.

السيد نيشيدا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة، سعادة السيد ناصر عبد العزيز النصر، على المبادرة التي اتخذها فيما يخص تنظيم مناقشة اليوم الرسمية، بشأن الأمن البشري في جلسة عامة

وحقوق الإنسان.

ثالثاً، يحيط وفد بلدي علماً باهتمام بالغ بأن التقرير قد ورد فيه ما يلي:

”لا ينطوي مفهوم الأمن البشري على التهديد باستخدام القوة أو استخدامها. وهو يُطبق مع الاحترام الكامل للمقاصد والمبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة“ (A/66/763 الفقرة ٢٢)

يود وفد بلدي التأكيد بأنه ينبغي تجنب سوء الفهم أو سوء الاستخدام المحتمل للأمن البشري عند تطبيقه. وعلاوة على ذلك، فإن التقرير يميز تمييزاً واضحاً عندما يصف الاختلافات بين الأمن البشري والمسؤولية عن الحماية، وفقاً للأحكام المنفصلة الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠).

إن مفهوم الأمن البشري مطبق سلفاً في إطار سياسات وتدابير يجري تنفيذها على الصعيدين الوطني والإقليمي. إعتدلت المفهوم، في الواقع، المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الرئيسية، في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ ومنظمة الدول الأمريكية. لم تكتف مختلف وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة اليونسكو، بإدراج الأمن البشري في استراتيجياتها الخاصة فحسب، ولكنها نشرت أيضاً بشكل نشط المفهوم في ربوع البلدان والمناطق التي تعمل فيها. إن اليابان تعتقد أن الجمعية العامة ينبغي أن تشجع تلك المبادرات المتعلقة بزيادة تعميم وتفعيل المفهوم على مختلف المستويات، لا سيما في جميع أنشطة الأمم المتحدة.

وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن التأكيد بما فيه الكفاية،

على الطبيعة الحاسمة لدور صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للأمن البشري، في ضوء مساهمته في تحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع، من خلال الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة. منذ تأسيس الصندوق في عام ١٩٩٩، تم تنفيذ أكثر من ٢٠٠ مشروع في ٧٠ بلداً في جميع المناطق، وذلك بالتعاون الوثيق مع الوكالات المعنية بالتنفيذ مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وتأمل اليابان في أن تتعزز أنشطة الصندوق الاستثماري بشكل أكبر، من خلال مساهمات أكبر عدد من الدول الأعضاء. تحقيقاً لهذه الغاية، فإن حكومة اليابان تود أن تعلن هنا مساهمة جديدة قدرها ١٠ ملايين دولار للصندوق. يود وفد بلدي دعوة باقي الدول الأعضاء إلى تقديم مساهمات طوعية للصندوق أيضاً.

من أجل اتخاذ مزيد من الخطوات استناداً إلى التقرير، تود اليابان، جنباً إلى جنب مع الدول التي تشاطرها الرأي، أن تقترح اعتماد مشروع قرار جديد من أجل الاتفاق على فهم مشترك وتعزيز الأمن البشري بشكل أكبر. والدول الأعضاء مدعوة للمشاركة في المشاورات غير الرسمية المقبلة بشأن مشروع القرار ذاك، التي سوف تشارك اليابان والأردن في تيسيرها، ورئيس شبكة الأمن البشري. يود وفد بلدي إجراء مشاورات بطريقة بناءة وشفافة، ونود أن نرى اعتماد قرار من خلال تفهم ودعم الدول الأعضاء.

أخيراً، تعبر حكومة بلدي عن خالص تقديرها لجميع الوفود المشاركة في جلسة اليوم على انخراطها وتقديمها، إسهامات ذات قيمة، في المناقشة المتعلقة بالأمن البشري، استناداً إلى تقرير الأمين العام. وآمل بشدة أن تمثل جلسة اليوم خطوة إلى الأمام في جهودنا المشتركة الرامية إلى زيادة تعزيز الأمن البشري، من أجل معالجة القضايا العالمية الملحة في إطار الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

صلب إجراءاتنا بشأن التهديدات المتعددة الأبعاد للأمن، حتى وإن كنا لا نسميه على هذا النحو دائما. وعلى سبيل المثال، فإن الإجراءات الجماعية لمكافحة انعدام الأمن الغذائي تعترف بالترابط الوثيق بين الأسباب الجذرية للصراع وآثار الجفاف والمحاجة والنمو السكاني وتأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية وزيادة التقلبات على الفئات المعرضة للخطر والتشوهات المستمرة في أسواق الغذاء العالمية وعوامل أخرى مثل تغير المناخ وموارد المياه الشحيحة. وهي تعترف بعملية التحرر من الخوف والتحرر من العوز وحرية العيش بكرامة. كما تعترف بإجراءاتنا في مجال الأمن الغذائي بالحاجة إلى استجابات متعددة الأبعاد ومحددة السياق. وهذا بالفعل هو مفهوم الأمن البشري في الممارسة العملية. وأقر قادة الكومنولث، الذين تمثل شعوبهم نصف عدد الجوعى في العالم، بالعلاقة بين العوامل التي تؤثر على الأمن الغذائي العالمي وضرورة بذل جهود أقوى لتخفيف الآثار والوقاية عندما اعتمدوا إعلان بيرث بشأن مبادئ الأمن الغذائي لعام ٢٠١١. والقيام بعمل ذي جدوى بشأن الأمن الغذائي سيعتمد بشكل متزايد على نهج كهذا.

ويتمثل أحد الجوانب الأساسية للأمن البشري في تمكين المواطنين من العيش بكرامة ودون خوف من الأذى البدني. وفي سياق صياغة هذا المفهوم، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار التحديات الأمنية المحلية وإدماج استراتيجيات للتصدي لها. ولهذا السبب، تعتبر أستراليا البرامج الإنسانية والأمنية لمكافحة الألغام الأرضية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة جزءا أساسيا من التنمية. وستواصل أستراليا، بما في ذلك بصفتها رئيسة فريق دعم الإجراءات المتعلقة بالألغام، تعزيز الإجراءات الرامية إلى إزالة الذخائر غير المنفجرة، بحيث يمكن للناس مواصلة حياتهم اليومية والذهاب إلى العمل والسوق والمدرسة. وأود أن أشير إلى الإسهام الذي قدمته أوغندا والأردن وغينيا - بيساو لأمن شعوبها بأن أصبحت خالية

السيد وايت (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر نائبة الأمين العام على ملاحظاتها التي قدمتها سابقا.

و لقد أصبحت النهج الشاملة والمتكاملة المتمحورة حول الإنسان والخاصة بتحديات السياسة العالمية، أكثر أهمية من أي وقت مضى، مع تزايد تعقيد التحديات وتنوع طبيعتها. وحماية الشعوب وتمكينهما ضروري من أجل صياغة استجابات فعالة ومستدامة في الأجل الطويل، لأنها تبني القدرات والفهم والمرونة في أوساط الأفراد والمجتمعات المحلية. نحن بحاجة لضمان عدم تجزئة إجراءاتنا الجماعية، وأن نركز على الوقاية وأن تفيد السكان المتضررين بشكل مباشر. إن مفهوم الأمن البشري يوفر إطارا معياريا للقيام بذلك بالذات، ولذلك تدعّمه أستراليا.

بذل الكثير جهودا مضيئة بشأن كيفية تعريف مفهوم الأمن البشري، ولكن السفير ناورو، أزال التعقيدات الظاهرة، عندما تحدث باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ، في مناقشة الجمعية العامة التي جرت عام ٢٠١٠ بشأن الأمن البشري (أنظر الوثيقة A/64/PV.88)، مشيرا بوضوح إلى ما يعنيه الأمن البشري بالنسبة للدول الصغيرة التي تمثل العديد منها أغلب البلدان والشعوب الضعيفة. تواجه المجتمعات الجزرية الصغيرة تهديدات ارتفاع مستوى سطح البحر، والتقلبات الجوية الشديدة، وتدهور استدامة مصائد الأسماك، ووقوع تغييرات على الأنماط التقليدية لزراعة الكفاف، وما يترتب على ذلك من ضغوط على العلاقات بين المجتمعات المحلية.

وبالنسبة للمجتمعات الجزرية الصغيرة، فإن الترابط بين التهديدات الأمنية لا يحتاج إلى شرح. وضرورة اتباع نهج شامل من أجل ضمان استمرار أمن هذه الشعوب واضحة. والأمن البشري يوفر إطارا فعالا لهذه الاستجابة.

والكثيرون منا يضعون مفهوم الأمن البشري بالفعل في

أن تعرب عن تأييدها للبيان الذي تم الإدلاء به باسم شبكة الأمن البشري، التي ننتمي إلى عضويتها.

وسويسرا تتطلع إلى المفاوضات المقبلة بشأن الأمن البشري. وتقرير الأمين العام (A/66/763) يوفر أساسا ممتازا لتلك المفاوضات، ونود أن نشكر واضعيه.

ارتبط مفهومها الدولة والأمن تقليديا ارتباطا وثيقا. ويهدف الأمن في المقام الأول إلى حماية الدولة القومية ومؤسساتها من التهديدات الداخلية والخارجية. ونتيجة لذلك، تحتكر سلطات الدولة استخدام القوة. غير أن الدولة ليست كيانا مجردا بحيث يمكن فصلها عن سكانها، والأمن لا يمكن أن يقتصر على حماية الدولة وحدها. ولذلك، فإن مفهوم الأمن البشري هام. ونحن نعتبر أن الأمن البشري منظور أو نهج مختلف حيال الأمن، يركز على الفرد بخلاف النهج الكلاسيكي الذي يركز على الدولة. وهذان النهجان متكاملان وغير متعارضين. وفي مسائل الأمن البشري، ينبغي التركيز على حماية الأفراد من التهديدات الخطيرة والمنهجية التي تؤذي سلامتهم البدنية والنفسية وكرامتهم ورفاههم.

والسؤال بشأن ما الذي ينبغي حماية الناس منه وكيف وعلى يد من يتوقف إلى حد كبير على السياق. ونحن لا نشجع أي محاولة لصياغة تعريف علمي أو قانوني دقيق لمفهوم الأمن، والذي من شأنه أن يحد في نهاية المطاف من فائدته المتأصلة. ونؤيد النهج الوارد في تقرير الأمين العام، والذي يقترح التوصل إلى فهم مشترك بدلا من تعريف المفهوم. ونحن نعتقد أن إيجاد فهم مشترك هو أفضل سبيل يمكن للجمعية العامة أن تأمل من خلاله التوصل إلى اتفاق ناجح بشأن الأمن البشري. وما يهمنا هو حصول الركائز الثلاث للأمن البشري - السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية - على نفس القدر من الاهتمام. وعلاوة على ذلك، ننصح بعدم إعطاء الأولوية لمجالات نشاط معينة للأمم المتحدة باعتبارها من

من الألغام الأرضية في هذا العام. وستدعو أستراليا بقوة أيضا إلى اعتماد معاهدة طموحة لتجارة الأسلحة تغطي الأسلحة الصغيرة وذخائرها في تموز/يوليه.

نرحب بتقرير الأمين العام (A/66/763) ونشكره ومستشاره الخاص، السفير تاكاسو، على عملهما في إطار الجهد الأوسع نطاقا لتطبيق مفهوم الأمن البشري في عمل الأمم المتحدة. ونحن نؤيد مفهوم الأمن البشري على النحو المبين في التقرير. وهو يوفر الوضوح الذي كانت كثير من الدول الأعضاء تبحث عنه. ونرحب بشكل خاص بالتركيز على الترابط بين السلام والتنمية وحقوق الإنسان. كما ندعم الجهود الرامية إلى تقديم مشروع قرار موضوعي بشأن الأمن البشري خلال الدورة الحالية للجمعية العامة. والتقرير يقدم تحليلا ثاقبا لكيفية استفادة عمل الأمم المتحدة من وجود نهج للأمن البشري. ومن المهم أن تقدم الدول الأعضاء الدعم اللازم لتنفيذ ذلك.

وختاما، وكما قالت نائبة الأمين العام في هذا الصباح، فإن مناقشتنا بشأن الأمن البشري قبل أسابيع فحسب من مؤتمر الأمم المتحدة التاريخي للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) هي عمل ملائم وحسن التوقيت. وسيتم تناول العديد من التحديات ذات الصلة بالأمن البشري في ريو+٢٠، بما في ذلك الإدارة المستدامة للمحيطات وتعزيز الأمن الغذائي والحد من مخاطر الكوارث. وتحسين الأمن البشري في مجالات كهذه سيكون له تأثير كبير على دعم التنمية المستدامة، ولا سيما للفئات التي تواجه مواطن ضعف فريدة، وخاصة النساء والفتيات. وطمس أهداف سياسة المعونات التي تتبعها أستراليا صميم تعزيز الأمن البشري، لأن الأمن البشري قضية أساسية من قضايا التنمية. ونظرا للأهمية المعاصرة لمفهوم الأمن البشري، فإننا نأمل أن تغيد مناقشات اليوم في المضي قدما بجدول الأعمال هذا.

السيد سيغير (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): تود سويسرا

تحتل بوضوح مرتبة عالية في جدول الأعمال الدولي، مثل التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن النشاط البشري والتصدي للتحديات الصحية العالمية. غير أنه ينبغي ألا تجري المناقشات حول مجالات تنفيذ المفهوم إلا بعد اتفاقنا على تعريف للأمن البشري وينبغي أن تجري على أساس هذا التعريف. وينبغي أن يكون هذا التعريف واضحا ومفهوما بقدر الإمكان وألا يترك سوى أضييق مجال ممكن للالتباس أو التأويل. وفي هذا السياق، فإن استخدام كلمة تعريف سيكون أنسب بكثير من كلمة فهم مشترك.

وفي هذا الصدد، أود إعادة التأكيد مرة أخرى على المبادئ التالية في نهج روسيا حيال هذه المسألة. ينبغي ألا يُستخدم هذا المفهوم إلا في سياق القانون الدولي وبما يتماشى مع مبدأ عدم استعمال القوة أو التهديد باستعمال القوة، عملاً بأحكام ميثاق الأمم المتحدة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام السيادة الوطنية. والدور الرئيسي في تطبيق مفهوم الأمن البشري يقع على عاتق الحكومات التي تتحمل المسؤولية الأساسية، وليس أي طرف آخر، عن ضمان أمن المواطنين في بلدانها. وينبغي للحكومة أن تحدد التحديات التي تحول، في ظل ظروف وطنية محددة، دون كفالة بقاء ورفاه مواطني البلد والحياة الكريمة لهم. والملكية الوطنية هي المبدأ الرئيسي في تطبيق المفهوم.

ودور المجتمع الدولي هو تزويد الحكومات، بناء على طلبها وبموافقتها، بالدعم اللازم في مجال بناء القدرات للتغلب على التحديات القائمة. ومن غير المقبول أن تفرض الأطراف والتحالفات الخارجية نظام الأمم المتحدة، أو المجتمع الدولي بأسره، أو رأيها بشأن التهديدات القائمة للأمن البشري على أي بلد. وروسيا تدعم اتخاذ موقف قوي ضد اتباع نهج انتقائي ومُسيس حيال تطبيق مفهوم الأمن البشري.

ومفهوم الأمن البشري لا صلة له على الإطلاق بمسؤولية

أنشطة الأمن البشري. وينبغي أن تكون الدول الأعضاء حرة في ترتيب أولوية المواضيع التي تهمها أكثر. والأمن البشري مفهوم توجيهي ينبغي أن يوجه الأمم المتحدة ككل.

وينبغي ألا تجعلنا المناقشات حول الأمن البشري ننسى أنه يجب اتخاذ إجراءات على الصعيدين الوطني والدولي بالنيابة عن الناس الذين يتعرض وجودهم وكرامتهم وحقوقهم الأساسية للخطر. والتحسينات في مجال الأمن البشري لها تأثير مباشر على حياة المعنيين. وفي النهاية، ما يهم حقاً هو مساعدة الناس على أرض الواقع.

السيد ماكسيميتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): درس الوفد الروسي تقرير الأمين العام عن الأمن البشري (A/66/763)، ويشكره على إعداده. والقرار ٢٩١/٦٤ يعبر بوضوح عن فهم عام للتحدي الرئيسي الذي يواجهه الدول الأعضاء ألا وهو: التوصل إلى اتفاق في الجمعية بشأن كيفية تعريف الأمن البشري. وهذا هو الهدف والولاية الأساسية للواردان في الفقرة ١٤٣ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (١/٦٠). وتقرير الأمين العام يوفر أساساً جيداً جداً لمواصلة عملنا، وروسيا مستعدة للإسهام بصورة بناءة في ذلك. ونود بصفة خاصة أن نؤكد على أن تعريف الأمن البشري يجب أن يكون نتيجة توافق في الآراء بين الدول الأعضاء. وهذا هو السبيل الوحيد لكي تتمكن من التكلم بشأن التدابير التي يتعين اتخاذها لتعزيز هذا المفهوم في أعمال الأمم المتحدة.

ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً أن المهمة الرئيسية في تطبيق المفهوم هي ضمان التنمية المتسقة للإمكانات البشرية في المجال الاجتماعي والاقتصادي. وبعبارة أخرى، فإن الأمن البشري هو بكل بساطة نهج محوره الإنسان من أجل التصدي لتحديات التنمية وضمان التنمية البشرية المستدامة. وترى روسيا أن الأولوية في تطبيقه يمكن أن تكون للقضايا التي

بأن مفهوم الأمن البشري قد تجاوز الفهم الأولي الضيق لأمن الدولة، ليشتمل على فهم أوسع يعترف أيضا بالأمن السياسي والاقتصادي والغذائي والصحي والبيئي، وكذلك بأمن الفرد والمجتمعات المحلية وغيرهم.

وينبغي أن تكون المناقشة حول الأمن البشري متسقة مع الفقرة ١٤٣ في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٤)، والتي تؤكد حق البشر في العيش في حرية وبكرامة، بمنأى عن الفقر واليأس. ومناقشات اليوم تؤكد على أهمية تقرير الأمين العام الذي يطلب من الجمعية العامة، إلى جانب جهات أخرى، الاتفاق على فهم مشترك للأمن البشري.

وقد أعربت الدول الأعضاء عن آراء مختلفة بشأن مفهوم الأمن البشري. وأصبح من الواضح أنه سيكون من الضروري مواصلة المناقشات من أجل التوصل إلى فهم مشترك لهذا المفهوم. وتؤيد جنوب أفريقيا أيضا إشراك الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني في هذه المناقشات.

ويؤيد وفد بلدي الفكرة القائلة بأن تدابير الأمن البشري ينبغي أن تساعد الجنوب العالمي، وأفريقيا خصوصا، لتحقيق التنمية المستدامة والأمن البشري من خلال تهيئة الظروف التي تمكن المجتمعات المحلية من أن تعيش حياة حرة وآمنة، تتيح حماية حقوق الإنسان الأساسية لها وتكفل حصولها على الرعاية الصحية والتعليم والغذاء، فضلا عن بيئة خالية من الفقر والاستغلال. وفي هذا الصدد، يسرنا أن نلاحظ أن مفهوم الأمن البشري يجد له صدى في استراتيجية الدفاع المشترك للاتحاد الأفريقي.

ووفد بلدي يعتقد أن الأمن البشري ينبغي أن يعالج المسائل التالية: القضاء على الفقر بأوسع معانيه ومن منظور تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ والتخلف ومنع زيادة تميش الكثيرين في العالم النامي نتيجة المكاسب غير المتكافئة للعولمة؛

الحماية أو تنفيذها. وينبغي أن يتماشى مفهوم الأمن البشري مع الأساس المفاهيمي القائم للتعاون الدولي، بما في ذلك في مجالات التنمية المستدامة وحقوق الإنسان وما إلى ذلك. ويجري تنفيذ الإجراءات في مجال الأمن البشري في إطار الدور المركزي للأمم المتحدة وينبغي ألا تكرر أو تحل محل الإجراءات التي تتخذها الهيئات القائمة - مثل مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي - أو الإجراءات المتخذة في إطار قانون البيئة وغيره من الاتفاقيات. وعلاوة على ذلك، ينبغي عدم النظر إلى تطبيق المفهوم باعتباره سببا "لإضفاء صبغة أمنية" على جدول أعمال الأمم المتحدة.

ونحن نعتقد أن هذه النهج المبدئية ينبغي أن توفر الأساس لجميع المناقشات الأخرى التي ستجرى للاتفاق على تعريف للأمن البشري. ونشير إلى أن الكثير منها ينعكس في تقرير الأمين العام، ولا سيما في الفرع سابع، والذي يقدم فهما مشتركا للأمن البشري. ونحن مستعدون للإسهام في إجراء مناقشة جوهرية حول هذا الفرع. ونعتقد أن ذلك أمر ضروري ونرى أنه السبيل الوحيد للمضي قدما.

السيدة هوسكينغ (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية):
أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة العامة اليوم، والأمين العام على تقديم تقريره (A/66/763). ونود أيضا أن نشكر نائبة الأمين العام على ملاحظاتها. وفضلا عن ذلك، تشيد جنوب أفريقيا بالسفير تاكاسو، المستشار الخاص للأمين العام المعني بالأمن البشري، على عمله الجدير بالثناء بشأن هذه القضية خلال السنوات العديدة الماضية.

يشكل تقرير الأمين العام وجلسة اليوم الأساس لمواصلة المناقشات بشأن مسألة الأمن البشري. وبخصوص التقرير، يسرنا أن نلاحظ التركيز على الدعائم الأساسية المتمثلة في السلام والتنمية وحقوق الإنسان. ونذكر أيضا أن الدولة لها الأولوية في ضمان الأمن البشري لجميع مواطنيها. ونقر

بشأن المسألة.

السيد أولياري (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): يسر كوستاريكا أن تعرب عن تأييدها للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم للأردن وسفيره بالنيابة عن شبكة الأمن البشري. ونود أن نعرب مجدداً عن تقديرنا لتقرير الأمين العام (A/66/763)، والذي سيكون، في اعتقادنا، بمثابة أساس جيد جدا لعمل المنظمة في هذا المجال مستقبلا. ونود أن ندلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتنا الوطنية.

ينبغي لنا في مناقشة اليوم، وكذلك في متابعتنا لكل ما هو متعلق بالأمن البشري، أن نأخذ في الاعتبار دائما أن هناك بالفعل اتفاقا في المجتمع الدولي حول العناصر الرئيسية ذات الصلة بمفهوم الأمن البشري. وهذا الاتفاق يشكل جزءا من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠). وأود أن أذكر بعض هذه العناصر.

أولا، من الواضح أن الفهم المشترك للأمن البشري الذي تم التوصل إليه في مؤتمر القمة لعام ٢٠٠٥ يركز على الفرد، ولا سيما الفئات الأضعف التي تحتاج إلى اهتمام خاص. والنهج الذي يتمحور حول الإنسان، بدوره، يتسق مع لغة وعمل المنظمة لأنه ينبع من ديباجة ميثاق الأمم المتحدة ذاتها، والتي تفترض أن البشر، أو شعوب الأمم المتحدة، هم مصدر شرعيتها الرئيسية.

ثانيا، يجب علينا أن نؤكد مجددا أهمية الركائز الثلاث للأمم المتحدة بشأن الأمن البشري، والتي تسلط الفقرة ١٤٣ من الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة عام ٢٠٠٥ الضوء عليها بطريقة متوازنة وتؤكد على حق الأفراد في العيش بحرية وبكرامة، متحررين من الفقر والبؤس. وبعبارة أخرى، فإن ركائز حقوق الإنسان والتنمية والأمن جميعا مهمة لهذه المناقشة.

ومنع واستئصال الأمراض السارية مثل فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والسل والملاريا، فضلا عن الأمراض المعدية.

بل إن ثمة علاقة مباشرة بين انعدام الأمن وإنكار حق الأشخاص في الحصول على الموارد. ومما لا شك فيه أن التطورات العالمية الأخيرة قد أكدت بقوة على الحاجة الملحة إلى تركيز المجتمع الدولي من جديد على إيجاد استجابات ووسائل انتصاف مناسبة في التصدي للتحديات التي تشكلها البطالة الواسعة النطاق حاليا، وخاصة البطالة بين الشباب. وفي ظل عدم وجود إمكانية للوصول العادل والمنصف إلى الموارد والفرص، فإن آفاق تحقيق تنمية محورها الإنسان ستكون في خطر.

إن مفهوم الأمن البشري ذو أهمية خاصة للقارة الأفريقية. وله تأثير مباشر على التنمية المستدامة. وبالتالي، فإن يؤثر أيضا على السلام والأمن والاستقرار في أفريقيا. وفي هذا الصدد، فإن المؤسسات الرئيسية للاتحاد الأفريقي، مثل برلمان البلدان الأفريقية ومجلس السلام والأمن والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، تؤكد بقوة التزام أفريقيا بالأمن البشري. وإنشاء هذه المؤسسات دليل ملموس على الالتزام القوي لقيادة أفريقيا بتعزيز الأمن البشري باعتباره عنصرا أساسيا في التصدي بفعالية للتحديات التي تواجه أفريقيا. وعلاوة على ذلك، يجب على جميع المبادرات الإقليمية، بحكم الضرورة، الإقرار بمركزية الأمم المتحدة وميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وختاما، فإن المشاريع التي يمولها صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للأمن البشري تستحق الثناء. وجنوب أفريقيا مستفيدة من اثنين من مشاريع الصندوق الاستثماري.

ووفد بلدي سيلتزم بمناقشة وتعريف مفهوم الأمن البشري بغية التوصل إلى فهم مشترك لهذا المفهوم. وجنوب أفريقيا لا تزال على استعداد للمشاركة البناءة في أي مناقشات أخرى

يجب تجنبه لأنه يمكن أن يؤدي إلى آثار مشابهة لتلك التي نرغب في تفاديها في النموذج الأمني الجديد الذي يركز على البشر. وهدفنا النهائي، الوارد في الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة عام ٢٠٠٥ والمترسخ في ميثاق الأمم المتحدة، هو حماية الناس وعدم تقويض أو الحد من كرامة البشر ورفاههم، بما في ذلك بقاؤهم، بدعوى الحفاظ على أمن الدولة، وذلك من خلال تحقيق التوازن الملائم بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

والدول تتحمل المسؤولية عن كفالة أمن البشر، بأوسع معانيه. وعلاوة على ذلك، تمثل المنظمات العامة والخاصة الأخرى، بما في ذلك المجتمع المدني والهيئات الوطنية والإقليمية والدولية، جهات فاعلة رئيسية في مجال الأمن البشري في عالمنا المترابط. ويجب علينا حمايتها والترحيب بعملها. ولا بد أن ندرك أن مختلف الدول والكيانات، حتى هذه المنظمة، تسهم في الممارسة العملية إسهاما كبيرا في الأمن البشري منذ أمد بعيد.

وتقرير الأمين العام يورد عددا من الأمثلة لمجالات أنشطة للأمم المتحدة، يمكن أن يعود اتباع نهج للأمن البشري فيها بالفائدة. وفي ما يلي بعض هذه المجالات التي يعتقد بلدنا أنها ستكون ذات قيمة مضافة عظمى في هذا السياق المفاهيمي: الوساطة ومنع نشوب الصراعات؛ وحفظ السلام وبناء السلام؛ وحماية المدنيين؛ والحد من التدهور البيئي وتغير المناخ والكوارث الطبيعية؛ وتعزيز سيادة القانون ومنع الانتهاكات للحقوق الأساسية؛ ومنع ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

أخيرا، أود أن أقول، وكما تمت الإشارة إليه أيضا باسم شبكة الأمن البشري، إنه بالإضافة إلى التقدم الكبير الذي أحرزناه على صعيد صياغة فهم مشترك للعناصر الأساسية لهذا المفهوم، فإن أهم شيء هو مواصلة اتخاذ إجراءات محددة لتعزيز أمن الناس على أرض الواقع. ولا تُقصر الوثيقة الختامية لمؤتمر

ثالثا، تقر الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة بأن البشر كافة، ولا سيما الأكثر ضعفا، ينبغي أن يحصلوا على فرص متساوية للتمتع بجميع حقوقهم ولتطوير إمكاناتهم البشرية بصورة كاملة. وهذا يتضمن فكرة أن الأفراد كائنات حرة قادرة على اتخاذ قرارات مستقلة، وكذلك التأكيد على أهمية التمكين من أجل ممارسة هذه القدرات. ولذلك، نؤمن بأن هناك علاقة حتمية بين الحرية الشخصية والأمن البشري.

والأمن البشري يمثل تقدما يُكمل ويحدد، في الوقت ذاته، المعالم الرئيسية للنموذج التقليدي للأمن، ذلك النموذج الذي يركز على الدولة بحجة حفظ النظام العام والدفاع الوطني، والذي، استُخدم، في أشد أشكاله تطرفا، لتبرير القمع. ونشير إلى كيفية استخدام العديد من الحكام المستبدين في أمريكا اللاتينية في الماضي للمبدأ المسمى الأمن القومي من أجل تبرير تعسفهم. والشيء نفسه يحدث الآن في أجزاء أخرى من العالم؛ ومن ثم، تتبع أهمية إعطاء الأمن البشري البعد الصحيح.

وكما يبين تقرير الأمين العام، فإن ثمة صلة وثيقة بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان. وهي جميعا مترابطة. والتهديدات للحق الأساسي في العيش بكرامة، مع التحرر من الخوف والعوز، متعددة الأبعاد وينبغي معالجتها بصورة كلية مع التركيز بصفة خاصة على الجانب الإنساني للقضايا وأسبابها الجذرية.

وبالنسبة لكوستاريكا، فإن هذا الفهم الجديد للأمن الذي يتمحور حول الإنسان يعني أن أي دراسة للأمن البشري ينبغي أن تشمل حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وجوانب التنمية. غير أن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال إضفاء الشرعية على مناقشة حقوق الإنسان أو التنمية وممارسة هذه الحقوق باعتبارها من قضايا الأمن القومي والنظام العام. بل على العكس - واسمحوا لي أن استخدم تعبيراً جديداً - يشكل "إضفاء صبغة أمنية" على مفهوم الأمن البشري تهديداً

العام. وهو يوفر أساسا جيدا للمضي قدما في مناقشاتنا باتجاه صياغة فهم مشترك مقبول وواضح للأمن البشري. وقد أكدت الهند، حقيقة، على العديد من تلك العناصر في بياناتنا حول الموضوع في السابق. ولا شك في أن مداولاتنا ومناقشاتنا اليوم حول مشروع قرار جديد بشأن الأمن البشري ستساعد على زيادة صقل هذا الفهم.

إن الأمن البشري يشتمل على الصلات القائمة بين السلام والتنمية وحقوق الإنسان. والفهم المشترك للقضية يتطلب الإقرار بأن المسؤولية الأساسية عن الأمن البشري تقع على عاتق الدول وحكوماتها. وتحتفظ الحكومات بالدور الأساسي في كفالة بقاء مواطنيها وسبل عيشهم وصون كرامتهم. ومفهوم الأمن البشري يتميز عن مسؤولية الحماية وتنفيذها. ويجب أن يتجنب مفهوم الأمن البشري إضفاء صبغة أمنية على الخطاب الاقتصادي والاجتماعي وأن يركز على بناء القدرات وتمكين الناس. ويجب أن يكون مفهوما يتمحور حول البشر وينبغي أن يتجاوز الإطار الضيق لحماية السكان من الأخطار التي تهدد الأمن المادي مثل الحرب والصراع إلى إطار أوسع من ذلك بكثير ليشمل المعايير المتعددة الأبعاد والشاملة للتنمية باعتبارها الركيزة الأساسية. ومن الواضح أن غياب التنمية والنمو سيؤثر سلبا على التحرر من الفاقة والتحرر من الخوف. ومن وجهة نظرنا، فإن فكرة الأمن البشري يتعين أن تتحاشى فكرة النهج التدخلية. وفهم الأمن البشري يتعين أن يركز بوضوح على ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ سيادة الدولة، وهما الأساس الصلب الذي تقوم عليه العلاقات الدولية.

وتقرير الأمين العام يحدد أيضا أربعة مجالات يمكن للأمن البشري أن يقدم فيها قيمة مضافة خاصة لعمل الأمم المتحدة، وتشمل هذه المجالات تغير المناخ وبناء السلام بعد انتهاء النزاع والأزمة المالية والاقتصادية العالمية والأهداف الإنمائية للألفية والصحة وما يتصل بها من تحديات. وبعض هذه المجالات

القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ ولا القرار ٢٩١/٦٤ الإجراءات في ذلك المجال على التعريف الدقيق أو القانوني لمفهوم الأمن البشري. وينبغي النظر إلى الجهود الرامية للتوصل إلى تفاهات مشتركة بشأن هذه المسألة باعتبارها دليلا استرشاديا لزيادة الاتساق في العمل المتعلق بالأمن البشري داخل المنظمة وخارجها، وتعزيزها. وينبغي عدم استخدامها لإعاقة العمل أو استخدامها كذريعة لنا للسقوط في براثن الشلل.

السيد مانجيف سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر جميع المتكلمين السابقين على عروضهم ورؤاهم المتعمقة المفيدة حول مفهوم الأمن البشري وكيفية المضي قدما في تعريف الإطار المفاهيمي والتحرك باتجاه تنفيذه. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل عن الأمن البشري (A/66/763). ونود أيضا أن ننوه بإسهام الوفد الياباني في مواصلة هذه المناقشة في الأمم المتحدة.

بينما تبدو فكرة الأمن البشري واضحة ومعرفة تعريفا جيدا في الفقرة ١٤٣ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) بوصفها التحرر من الخوف والتحرر من العوز والحق في العيش بكرامة لجميع الأفراد لكي يطوروا إمكاناتهم بشكل كامل، فإن من الأهمية بمكان أن نضع ذلك في إطار مفاهيمي في السياق المتعدد الأطراف.

وقد طالت المناقشات حول الإطار المفاهيمي للأمن البشري وامتدت كثيرا. وهذا ليس مستغربا لأن قضايا الأمن البشري والتهديدات ومواطن الضعف ذات الصلة تختلف بطبيعة الحال من حالة إلى أخرى. ومن ثم، فإننا ننظر إلى إطار الأمن البشري باعتباره إطارا يوجه استجابتنا للتحديات التي تواجهنا وليس بوصفه هدفا من أهداف السياسات العامة في حد ذاته.

غير أننا أحرزنا تقدما كبيرا. ونحن نخطط علما بالفهم المشترك للأمن البشري المبين في الفقرة ٣٦ من تقرير الأمين

البشري. وأود أن أؤكد لكم، سيدي، أننا سنواصل القيام بذلك والعمل من أجل تنفيذ هذا المفهوم في وقت مبكر من أجل مصلحة الجميع.

السيد سريغالي (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أشكر الأمين العام على التقرير الممتاز الذي قدمه (A/66/763). وأود أيضاً أن أشكر السفير يوكيو تاكاسو، المستشار الخاص للأمين العام، على جهوده الدؤوبة للتواصل مع الدول الأعضاء في مناسبات عدة وبطرق عديدة في سياق إعداد التقرير، عملاً بالقرار ١٩٢/٤٦. وتايلند ترى أن التقرير يمثل وجهة نظر متوازنة وأنه استفاد من إدراج أوسع التفسيرات الممكنة.

بما أن تايلند جزء من شبكة الأمن البشري، سأكون موجزاً في ملاحظاتي، حيث أن العديد منها قد انعكس بشكل جيد في البيان الذي أدلى به الرئيس الأردني للشبكة في وقت سابق.

أولاً، ترحب تايلند بتقرير الأمين العام وتؤيد التوصيات الواردة فيه. ونحن نعتقد أن التقرير خطوة هامة إلى الأمام بالنسبة لمفهوم الأمن البشري. فهو يقدم فهماً مشتركاً للمفهوم ويؤكد نشوء مستوى من التوافق في الآراء يمكن وضع إطار لمفهوم الأمن البشري استناداً إليه. وبالنسبة لتايلاند، التي طالم دعمت المفهوم وتطبيقه العملي، فإن هذا التأكيد مفيد حقاً.

ثانياً، ترحب تايلند أيضاً بالفهم المشترك للأمن البشري الوارد في التقرير. ونعتقد أنه يمكن أن يشكل أساساً للنظر في تطبيق الأمن البشري بتوافق الآراء مستقبلاً في السياقين الوطني والدولي.

ثالثاً، نحن نقدر، على وجه الخصوص، تحديد مجالات معينة يمكن أن يكون إتباع نهج للأمن البشري فيها مفيداً لعمل الأمم المتحدة. وفي السياق الوطني لتايلند، فإننا نستشير ونسترشد بنهج الأمن البشري في صياغة وتنفيذ سياسات

متربطة بشكل شامل أيضاً. وبطبيعة الحال، فإن المجالات المحددة، وهي غير شاملة بأي حال من الأحوال، تنطوي على تحديات لا تنحصر بالضرورة داخل الحدود الوطنية.

إننا نعيش أيضاً في عالم يتسم بدرجة معقولة من العولة. ونحن ندرك التعقيد المرتبط بالمفهوم وروابطه المتعددة الأبعاد على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. ولذلك، لا بد من التشديد على ضرورة قيام تعاون دولي حقيقي.

ومسؤولية المجتمع الدولي هي تكملة دور الحكومات وتقديم الدعم اللازم لها، بناء على طلبها، لتعزيز قدراتها على التصدي للتهديدات والتحديات القائمة. ويجب أن يعترف هذا التعاون الدولي بالقيود المتأصلة التي تواجه بلداناً نامية كثيرة، وخاصة في مجال تعبئة الموارد الداخلية والخارجية لأنشطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وأن يسعى كذلك إلى إيجاد حلول مستمدة من الواقع المحلي وقائمة على الملكية الوطنية.

وفي الهند، نحن فخورون بتقاليدنا الديمقراطية والروح الحضارية لشعبنا المتمثلة في التسامح والاحترام والتفاهم. والديمقراطية وسيادة القانون هما الأساس الصلب الذي يقوم عليه هيكل نظامنا السياسي. ونحن ملتزمون بضمان الحقوق الأساسية والكرامة لكل مواطن. وعلاوة على ذلك، ركزت جهودنا من أجل تحقيق التحول الاجتماعي والاقتصادي في السنوات الأخيرة على تحسين نوعية الحياة بطريقة شاملة، أي بمعنى، إتاحة ثمار التنمية الاقتصادية لجميع قطاعات مجتمعتنا، خاصة في المناطق الريفية من الهند وفي أوساط الفئات الضعيفة. ونحن نؤمن بأن اتباع نهج شامل حيال الأمن البشري هو السبيل الوحيد لكي يساعد هذا المفهوم كل إنسان على استكشاف إمكاناته على أكمل وجه في الوقت الذي يحيا فيه حياة كريمة في بيئة آمنة وصحية.

والهند تشارك بشكل بناء في المداولات حول قضية الأمن

ويتعين التعامل مع التحديات غير العسكرية من خلال نهج غير عسكرية.

تقدر البرازيل أيضا الإشارة في التقرير إلى مجالات أنشطة الأمم المتحدة، حيث يمكن لنهج الأمن البشري أن يكون له قيمة مضافة للمنظمة ودولها الأعضاء. نرى مع ذلك، أنه ستكون ثمة حاجة إلى مزيد من التطوير من أجل إثبات جدوى نهج الأمن البشري بشكل ملموس. ونرحب أيضا بتلقي المزيد من المعلومات، وخاصة إجراء تقييم للتأثير التي حققتها المشاريع التي يتم تنفيذها، بدعم من صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للأمن البشري.

أخيرا، ترى البرازيل أنه ينبغي لنا تجنب أي سوء استخدام محتمل غير مقصود لمفهوم الأمن البشري، ناجم عن عدم وجود تفاهم متفق عليه على المستوى المتعدد الأطراف، أو من مفهوم يعتبر غامضا للغاية. ولذلك، فإننا لا نزال ملتزمين بالتوصل إلى اتفاق بشأن تعريف الأمن البشري في الجمعية العامة. ويشكل التقرير المعروض علينا خطوة جيدة نحو تحقيق ذلك الهدف.

السيد إيراثوريث (شيلي) (تكلم بالإسبانية): تود شيلي أيضا أن تعرب عن امتنانها للبيان الذي أدلت به نائبة الأمين العام.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للأردن بصفته رئيسا لشبكة الأمن البشري. وشيلي عضو فيها.

ويود وفد بلدي أن يشكر الأمين العام على تقريره عن الأمن البشري (A/66/763)، الذي يتضمن استعراضا للمشاورات التي عقدها مستشاره الخاص، السفير الياباني يوكيو تاكاسو، مع الدول الأعضاء، فضلا عن الاستنتاجات القيمة.

سعى الأمين العام، عملا بالقرار ٢٩١/٦٤، إلى تحديد تلك العناصر التي يمكن أن تشطار الدول الأعضاء وجهات

شاملة ومتكاملة وتتمحور حول البشر. وقد سمح لنا القيام بذلك بمعالجة الأزمات المالية والاقتصادية العالمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتصدي بطريقة عملية ومستدامة للتحديات الجسم في مجال الصحة وتلك ذات الصلة بالصحة. وبالإضافة إلى ذلك، استفادت جهودنا الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص كثيرا من نهج الأمن البشري الذي جرى عرضه. فهو يوجهنا جيدا في سياقنا الوطني وفي التعاون الذي التمسناه من الأمم المتحدة بشأن هذه القضايا. ونحن نأمل صادقين أن نكون قادرين على تبادل خبراتنا مع الأصدقاء وبناء شراكات لما فيه مصلحة جميع الأطراف المعنية.

السيد دوس سانتوس (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): ترحب البرازيل بالتقرير الجديد للأمين العام عن الأمن البشري (A/66/763). ونحن أيضا ممتنون للغاية للعمل الذي يضطلع به السفير تاكاسو في المضي قدما بالعملية.

ونقدر مناقشة التقرير للعناصر التي قد تشكل فهما مشتركا للأمن البشري، والتي نبعت من المناقشات والمشاورات الجارية مع الدول الأعضاء. ونقدر أيضا أن التقرير الجديد يتناول العديد من الشواغل التي أثارها البرازيل وغيرها من الوفود في المناقشات والمشاورات السابقة.

على سبيل المثال، فإننا نرحب بإعادة تأكيد أن نهج الأمن البشري يتسق مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك السيادة والسلامة الإقليمية. ويتعين اعتبار الأمن البشري على الدوام إطارا لعمل الدول.

إننا ندرك أيضا قيمة التمييز الذي جرى التأكيد عليه في التقرير بين نهج الأمن البشري والمسؤولية عن الحماية. في رأينا، لا يمكن النظر للتنمية وحقوق الإنسان دائما من خلال منظور الأمن. إننا ندرك، مع ذلك، أن السلام المستدام يتطلب اتباع نهج شامل للأمن يعترف بروابطه بالتنمية وحقوق الإنسان.

نكون جاهزين على نحو أفضل لمواجهة تلك الحالات. إننا مع كل كارثة جديدة، نعزز تدريبنا للمدنيين ويجري تكييف قوانيننا ونظمنا مع الواقع الجديد. مع ذلك، وكما يشير تقرير الأمين العام، ثمة أيضا كوارث وظواهر من صنع الإنسان. وتتمثل واحدة من تلك الظواهر في ظاهرة تغير المناخ. من دون إنكار احتمال وجود دورة طبيعية لتغير مناخ العالم، فلا شك في أن النشاط البشري الناجم عن التقدم التكنولوجي، كانت له آثار مؤسفة و غير مرغوب فيها. سوف يبدأ مؤتمر ريو+٢٠ في غضون أيام قليلة فقط. وسيتعين على المؤتمر وضع إطار عمل للمستقبل، من أجل تقليل عواقب مؤسفة من هذا القبيل. مما لا شك فيه، أنه يتعين أن يكون الإنسان الفرد وبقاء جنسنا بالذات في قلب تلك المفاوضات.

إن الأمن البشري هو أيضا المفهوم الذي يجب أن يكون له مكان في عمليات بناء السلام، بحيث يضع الإطار المؤسسي الجديد المنشأ في البلدان الخارجة من الصراع، الإنسان الفرد في صميم عملياته، على النحو الذي يضمن تعزيز واحترام حقوق الإنسان والتنمية في البلد، وفي نهاية المطاف، السلم والأمن الدوليين، ومن ثم تجنب عودة البلد إلى حلقة مفرغة من العنف.

يرى وفد بلدي، أن مبادرات الرؤساء المتعاقبين للجمعية العامة، فضلا عن دعوات الجمعية الخاصة بها، الواردة في قرارات بشأن هذه المسألة، تشكل تنفيذا للولاية التي حددها رؤساء الدول والحكومات في الفقرة ١٤٣ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠). يدعم بلدي في ذلك الصدد، مبادرة الأمين العام، في إطار ولايته، المتمثلة في تعيين مستشار خاص معني بالأمن البشري، وإنشاء وحدة الأمن البشري. ينبغي ألا يقف عدم وجود تعريف، حائلا دون المضي قدما بتنفيذ هذا المفهوم. ووفد بلدي مقتنع بأنه من شأن ذلك الإسهام في مزيد من الحماية لشعوبنا.

النظر بشأنها، ويمكن استخدامها من أجل التوصل إلى تعريف للمفهوم في المستقبل. إن شيلي تؤيد ذلك النهج العملي، الذي يسعى للمضي قدما بالولاية المسندة من قبل رؤساء دولنا وحكوماتنا، في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠).

تجدر الإشارة إلى أن التقرير يشير إلى أنه يقع على الحكومات مسؤولية الاضطلاع بالدور الأساسي المتعلق بضمان كرامة ورفاه مواطنيها وبقائهم، وأن الأمن البشري أداة لمساعدة الحكومات فيما يخص تحديد التهديدات الشاملة والواسعة النطاق، المحدقة بازدهار شعوبها واستقرار سيادتها. إن احترام سيادة الدول يشكل الأساس الحقيقي للأمن البشري، إلى جانب الركائز التي تقوم عليها المنظمة، المتمثلة في السلم والأمن الدوليين، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان وتنمية الشعوب. في ذلك الصدد، ينبغي التأكيد على أنه، وفي حين أنه ليس من المرغوب فيه تحديد أولويات فيما يخص الأخطار التي تهدد أمن الأفراد على المستوى العالمي، فإن الأمر مع ذلك متروك للدول، لتحديد في كل حالة من الحالات الأولوية التي توليها لكل تهديد من تلك التهديدات. بفعلها ذلك، يمكن للمجتمع الدولي تقديم المساعدات في الحالات التي يراها ضرورية. وينبغي أن يكون التعاون سريعا، ليس فقط لمواجهة تحد بعينه، يشكل خطرا على الأمن البشري، ولكن، بصورة مثالية، منعه. ويمكن لنظام الإنذار المبكر وتأهب الشعب، على سبيل المثال في حال وقوع كوارث طبيعية، إنقاذ عدد كبير من الأرواح.

وفيما يتعلق بالكوارث الطبيعية، التي لا تظهر في قائمة محددة في تقرير الأمين العام، لا سيما فيما يتعلق بالزلازل وموجات تسونامي وثورات البراكين والفيضانات، وبلدي للأسف له تاريخ في ما يتعلق بجميع تلك الظواهر. ثمة شيء واحد مؤكد: يتمثل في أننا لا نتوقف أبدا عن تعلم كيفية أن

تتمثل إحدى القيم الأساسية التي تعتبر مهمة لضمان زيادة قبول هذا المفهوم، في حاجة الأمن البشري إلى الاسترشاد بالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. ويتعين ألا يحل الأمن البشري أيضا محل أمن الدولة. إننا نتفق بشأن ضرورة أن تحتفظ الحكومات بالمسؤولية الأساسية عن ضمان بقاء شعوبها وسكانها، وضمان سبل معيشتهم وكرامتهم.

وتؤمن ماليزيا أيضا بضرورة أن يستند الأمن البشري إلى الواقع المحلي، حيث أن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تتباين تبانيا كبيرا من بلد إلى آخر. ولذلك تكتسي الملكية الوطنية أهمية قصوى لشعب أي بلد فيما يخص تعزيز الأمن البشري. ينبغي للمجتمع الدولي تكملة الجهود التي تبذلها الحكومات، بناء على طلبها، لتعزيز قدرتها على الاستجابة للتهديدات، وخاصة تلك التي لها أبعاد متعددة وشاملة، وتستدعي مساعدة من الآخرين.

لقد أخطأنا علما أيضا بحقيقة اختلاف مفهوم الأمن البشري عن المسؤولية عن الحماية. ومع ذلك، ينبغي ألا يقتصر التمييز على تطبيق المفهوم، لكن ينبغي أيضا أن يتفادى احتمال استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، ضد إحدى الدول أو ضد شعبها. إن ماليزيا تؤمن إيمانا راسخا بأن ثمة حاجة إلى استبعاد أي إمكانية للجوء إلى التدخل لأسباب إنسانية أو حتى فرض جزاءات ملحقه للضرر. وليس بوسعنا قبول مفارقة إحداث انعدام الأمن باسم الأمن البشري، الذي من شأنه فحسب إفشال مقصد المفهوم نفسه.

وتعتقد ماليزيا أيضا أنه يجب ألا يكون هناك أي ازدواجية في المعايير أو الانتقائية، و ينبغي ألا يكون ثمة تلاعب في تطبيق مفهوم الأمن البشري. حيث ينبغي أن يطبق بالتساوي على جميع المشاكل والتهديدات التي تحدق بشعوب العالم.

وقد أخذت التجربة الإنمائية الخاصة بماليزيا على الدوام بعين الاعتبار عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة بشأن الأمن البشري. وفي الوقت نفسه، أود أن أشكر الأمين العام لتقديم تقريره الوارد في الوثيقة A/٦٦/٧٦٣، المعنون "متابعة قرار الجمعية العامة ٢٩١/٦٤ المتعلق بالأمن البشري"، الذي يلخص المناقشات بشأن الأمن البشري، في الجمعية العامة، ومحاولات التوصل إلى تفاهم مشترك حول هذا المفهوم.

وتتناول ماليزيا بالأحرى مفهوم الأمن البشري بحذر، لأنه حتى الآن لا يوجد تعريف له متفق عليه. وبناء عليه، فإننا نعتقد أنه من الضروري الاستمرار في محاولة إيجاد تعريف متفق عليه استنادا إلى الفقرة ١٤٣ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠). تلزم الفقرة ١٤٣ أيضا كل واحد منا بمواصلة مناقشة وتعريف مفهوم الأمن البشري، وذلك أمر يلتزم به وفد بلدي. وبينما يمكننا ان نقبل تفاهما عاما وواسعا، يمكن للعمل من أجل التوصل إلى تعريف متفق عليه ومقبول من الجميع، أن يساعد على إتاحة إجراء المزيد من التطوير للمفهوم وتطبيقه في المستقبل.

وعلى نفس الأساس، سيؤدي استمرار غياب تعريف نهائي، أو حتى تعريف نظري، إلى تباين فهم الأمن البشري بشكل كبير من شخص لآخر، مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف الحاصل في الثقافة والخلفيات التاريخية ومستويات التنمية والقدرة بين مختلف البلدان.

ولدى قراءة تقرير الأمين العام، فإننا نرحب باللمحة العامة الواردة في الجزء السابع، المتعلقة بالفهم المشترك للأمن البشري. إننا نقدر أخذ الللمحة العامة وجهات نظر الدول الأعضاء بعين الاعتبار. تسمحوا لي في هذا المنعطف، أن أعرض وجهات نظرنا حول بعض العناصر الواردة في الللمحة العامة المعنية.

على جهوده الدؤوبة التي يبذلها من أجل التواصل مع أغلبية الدول الأعضاء، بغية الاستماع إلى شواغلها بشأن مصطلح الأمن البشري الجديد، وفهمه واستيعابه على نحو فعال. ونتيجة لتلك المشاورات الواسعة النطاق، قدم تقرير الأمين العام (A/66/763) بشأن الموضوع الذي اجتمعنا اليوم لمناقشته، آراء هامة للغاية بشأن طبيعة ونطاق وتنفيذ الأمن البشري. إن تلك الآراء ليست مفيدة فقط فيما يخص تهدئة بعض المخاوف التي لها ما يبررها، ولكنها سوف تمهد الطريق أيضا للحصول على التنفيذ السلس والتوافقي لهذا المفهوم المفيد.

نحن سعداء بأن النقاط الهامة التالية التي هي حجر الزاوية في أي صرح يبنى للتعاون الدولي، قد وردت على نحو ملائم في التقرير والتي هي: أولا، الاحترام الكامل لسيادة الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية. ثانيا، التمسك بالمقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. ثالثا، المسؤولية الأساسية للدولة المتعلقة بتحديد ومواجهة التحديات والتهديدات التي يتعرض لها سكانها. رابعا، التعاون الدولي من أجل مساعدة الدولة فيما يخص الاضطلاع بواجباتها ومسؤولياتها، وأخيرا، إعادة تأكيد المبدأ الأساسي المتمثل في أن الأمن البشري يختلف عن المسؤولية عن الحماية، وأنه لا ينطوي على استخدام للقوة.

إن تقرير الأمين العام، وإن لم يكن حاسما، إلا أنه قد سلط الضوء أيضا على بعض المجالات الهامة، التي يمكن فيها استخدام هذا المفهوم، ويمكن أن يسفر فيها عن النتائج المرجوة. ويمكن للمشاريع المحددة في تلك المجالات، التي تأخذ في الاعتبار احتياجات السكان المتضررين، وتساعد الدول الأعضاء فيما يخص التصدي للتحديات ذات الصلة، تمهيد الطريق لضمان جودة الحياة لسكانها والأمن اللازم لهم. ومن المشجع أيضا أن التقرير يعترف بتساوي مركز الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، والارتباط الوثيق

وضع رفاهية الشعب باستمرار في صدارة اعتبارات السياسة العامة. وكانت الحاجة إلى توزيع منافع النمو الاقتصادي بشكل منصف، من أجل التغلب على الخلافات الوطنية التي يحتمل أن تكون خطيرة، في صلب تلك السياسات العامة. على هذا المنوال، ستواصل ماليزيا الدعوة إلى اتباع نهج شامل إزاء التهديدات التي تمثلها، من بين أمور أخرى، التفاوتات في الفرص الاقتصادية، والأمراض المعدية، والهجرة غير الشرعية، وتلوث البيئة وتدهورها؛ وإنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها؛ والاتجار بالبشر وتهريب الأشخاص؛ والإرهاب الدولي.

وبينما تقر ماليزيا مفهوم الأمن البشري، فإننا قلقون بشأن تطبيقه الواسع، الأمر الذي يجعل أي استخدام عملي للمفهوم صعبا ومعقدا. في هذا اليوم وهذا العصر، ثمة عدد من التهديدات التي تواجه الأفراد، تبعا للحالة في البلد وفي المنطقة. في كثير من الأحيان، فإن حتى الحلول التي وضعت لمواجهة بعض التهديدات، هي نفسها مهددة. على سبيل المثال، من المطلوب توفير قدر أكبر من الموارد المالية والبشرية، للتغلب على المشاكل الناجمة عن تغير المناخ وبناء السلام في أعقاب الصراع. لكن من الصعب الحصول على الموارد، خصوصا في ضوء الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، التي تعاني منها تقريبا جميع الحكومات، سواء أكانت حكومات بلدان نامية أو متقدمة النمو. ولذلك، فإننا نقدر تقديم مزيد من التوضيح بشأن تطبيق مفهوم الأمن البشري.

و نتطلع إلى سماع المزيد بخصوص جوانب وضع مفهوم الأمن البشري موضع التنفيذ. في الوقت نفسه، فإننا نتطلع أيضا إلى الجهود المبذولة من أجل صياغة ما يمكن أن يشكل مفهوما من شأنه أن يكون مقبولا للجميع.

السيد بات (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر السيد تاكاسو، المستشار الخاص للأمين العام،

في الختام، نتمنى لأنصار هذا المفهوم التوفيق، ونشجعهم على مواصلة المضي قدماً بالمفهوم في إطار الجمعية العامة، وعلى أساس التوافق الذي من شأنه أن يكفل مقبوليته على نطاق أوسع وتنفيذه تنفيذاً فعالاً.

السيدة الصالح (الجمهورية العربية السورية): سيدي الرئيس، نود بداية أن نشكر الأمين العام على جهوده في إعداد تقريره المعنون متابعة قرار الجمعية العامة ٢٩١/٦٤ المتعلق بالأمن البشري. لقد أخذنا علماً بالتقرير المذكور، وبجهود الأمين العام الرامية إلى التوصل إلى فهم مشترك حول مصطلح الأمن البشري بما يكفل تأكيد حقوق الشعوب في التنمية والعيش في حرية وكرامة، بمنأى عن الفقر واليأس، وأن تتاح لهم فرصة متساوية للتمتع بجميع حقوقهم وتنمية إمكاناتهم البشرية على أكمل وجه.

لقد كان بلدي من أوائل الدول التي أعربت عن اهتمامها بمصطلح الأمن البشري، وساهمت في إبراز أهمية تحديد تعريف واضح ودقيق لهذا المفهوم الهام، انطلاقاً من قناعتنا بأن أي تعريف مبهم لهذا المفهوم سيدخلنا في متاهات التسييس والتأويل الأحادي الجانب وتقويض أسس القانون الدولي النازمة للعلاقات الدولية وهذه أمور من شأنها أن تضر بإمكانية إعمال هذا المفهوم الهام.

لقد قرأنا تقرير الأمين العام باهتمام، ونود الإشارة إلى أنه على الرغم من محاولات الأمين العام إرضاء جميع الأطراف المهتمة بهذه المسألة من خلال تغطية بعض المسائل الجوهرية المتعلقة بمفهوم الأمن البشري، فإنه في ذات الوقت أغفل مسائل من الأهمية والضرورة بحيث ينبغي أن يشملها هذا المفهوم وتشكل أولوية حاسمة خاصة للدول النامية.

إن أي مناقشة هدفها التوصل لفهم مشترك لمصطلح "الأمن البشري" يجب أن تتم في إطار الالتزام بالأهداف والمبادئ التي يرسخها ميثاق الأمم المتحدة، وعلى رأسها عدم

بينها. ومن الواضح أن انتهاك مجموعة من تلك الحقوق يقوض جميع الحقوق الأخرى.

وقد أظهر كل من التاريخ والأزمات الإنسانية والمالية والغذائية الأخيرة بأنه من المرجح أن أولئك الذين يوجدون في الخطوط الأمامية للضائقة، سيقعون أيضاً ضحايا لتداعيات انتهاكات حقوق الإنسان. ولذلك فإننا نعتقد بأنه يتعين أن يكون لمفهوم الأمن البشري تركيز على التنمية، ويضمن التقدم العادل ويعالج عدم المساواة المتأصلة، التي تؤدي إلى وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان في كل المجتمعات. لذلك ينبغي أن يصبح إعمال الحق في التنمية أحد الركائز الأساسية لهذا المفهوم الهام للأمن البشري.

ويتمثل البعد الهام الآخر لهذا المفهوم في معالجة تلك التحديات والتهديدات التي ليست محلية المنشأ أو التزعة، بل هي نتاج للسياسات والنظم الدولية، مثل الأزمة المالية العالمية الأخيرة، التي أضرت بشدة بالبلدان النامية، رغم عدم إسهامها في حدوثها. تبعاً لذلك، فإننا نعتقد بأن إصلاح البنية الاقتصادية والسياسية الدولية وإرساء الديمقراطية داخلها، يشكلان حاجة في وقتنا الحالي، وسوف يساهمان بشكل حقيقي فيما يخص تحقيق أهداف الأمن البشري، على جميع المستويات.

لقد أحطنا علماً باهتمام الشركاء بالتفاوض بشأن إيجاد حل حقيقي بخصوص هذا الموضوع، الذي من شأنه أن يفضي إلى التوصل إلى فهم وتعريف مشتركين لهذا المفهوم الهام.

نود أن نؤكد للجمعية مشاركتنا البناءة بشأن الموضوع. ونأمل أيضاً أن يتجنب الشركاء طرح مفاهيم مثيرة للجدل في النقاش يمكن أن تضعف قيمة هذه الفكرة المهمة والمفيدة. في الوقت نفسه، نود أن يجدد الشركاء التأكيد على المبادئ الأساسية التي ذكرتها للتو، وعددها بشكل جيد تقرير الأمين العام.

الأجنبي لمنع تجدد هذه الأفعال والتصدي لسياسات الإغلاق الاقتصادي خاصة، خاصة في الأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل.

ثالثاً، من الأهمية بمكان كذلك عدم الربط بين مصطلحي الأمن البشري ومسؤولية الحماية. إن أي محاولة للربط بين المصطلحين لا تتعدى سوى محاولات من قبل الدول المهيمنة لتبرير التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فالحكومات هي المسؤولة الأولى والحصرية عن توفير الأمن والحماية لمواطنيها، ودور المجتمع الدولي يقتصر على تقديم الدعم اللازم لبناء القدرات الوطنية، وذلك بناء على طلب وموافقة الحكومة المعنية، كما ذكرنا سابقاً، بهدف تمكين تلك الحكومات من الاضطلاع بالدور المنوط بها من خلال إقامة شراكات فاعلة بين الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية والمجتمع المدني وما يتيح أن يكون مفهوم الأمن البشري محورياً لتوحيد الجهود لخدمة بني البشر.

رابعاً، الأهم من ذلك كله، يجب أن يقوم مفهوم الأمن البشري على أساس الشمولية، وليس الانتقائية. ففي حال اعتماد مفهوم الأمن الإنساني، يجب أن نضمن ألا يكون هناك تطبيق انتقائي له، وأنه لن يتم استخدامه فقط للتدخل في شؤون الدول النامية، ولنفرض عقوبات اقتصادية على شعوب دول معينة. إن مفهوم الأمن البشري كما نراه لا يُستبعد تطبيقه على الدول المتقدمة النمو، فقط لأنها تملك قوى عسكرية وقدرات لغزو دول أخرى. إن ما نريده هو وضع حد للمعايير المزدوجة والانتقائية والتسييسية لمسائل حقوق الإنسان، وضمانه ذلك، بحيث يُطبق هذا المفهوم على جميع الدول على حد سواء ودون تمييز.

ختاماً، نود التأكيد مجدداً على أن تحديد مفهوم ونطاق الأمن البشري إنما يهدف، عن وجهة نظرنا إلى إعلاء قيمة احترام كرامة الإنسان وتمكينه من العيش دون خوف من فقر

المساس بسيادة الدول والسلامة الإقليمية لأراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، و ومسؤولية الدولة الحصرية عن حماية مواطنيها، وتقدير التهديدات والمخاطر التي تواجه أمن شعبها ووسائل حلها. وأن أي مساعدة من المجتمع الدولي يجب أن تُقدم بناء على طلب الدولة المعنية وبالذات بعد موافقتها، وذلك إعمالاً للتوافق الدولي في العديد من القرارات الأهمية النازمة للعمل الإنساني وأهمها القرار ١٨٢/٤٦. وهو الأمر الذي أكدته كذلك الأمين العام في فقرات في التقرير منها الفقرتان ٢ و ١٩ والفقرات (أ) و (ب) و (ج) و (د) التي تنطوي تحت الفقرة ٣٦، التي أكد فيها الأمين العام "الأمن البشري توجهه مبادئ الميثاق ولا يعوض أمن الدول." ونود هنا التأكيد على أن أي محاولة لإعادة صياغة تلك المبادئ أو تقييدها مرفوض تماماً.

ومن جهة أخرى، يجب أن يشمل هذا المفهوم مجموعة من المسائل الهامة وهي: أولاً، المبادئ التي يقوم عليها القانون الإنساني الدولي، وفي مقدمتها حق الشعوب في تقرير المصير، وخاصة حقوق الشعوب الرازحة تحت الاحتلال الأجنبي، وحق جميع الشعوب غير القابل للتصرف في استخدام مواردها الطبيعية وفقاً لقواعد القانون الدولي.

ثانياً، لا بد أن ينطلق تعريف هذا المفهوم من منطلق الحق في التنمية، كحق أساسي وتحد حقيقي في وجه تنمية الشعوب وبالتالي انعدام أمنها البشري. تنطلق إلى تعريف يكون محوره التنمية البشرية والمستدامة والتنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر والتخلف وجسر الهوة التي تُبعد الجنوب عن الشمال ونقل التكنولوجيا وتحقيق العدالة وأمن الطاقة ووقف سياسات العقوبات الاقتصادية الأحادية التي تفرضها دول وكيانات، خارج إطار الشرعية الدولية، ضد دول نامية. كما تبرز الحاجة إلى أن يتعامل المفهوم بشكل خاص مع حالات الشعوب التي تعرضت للغزو العسكري وتلك الرازحة تحت الاحتلال

والوطني، ويغفل تماماً تقريباً الأسباب العامة لانعدام الأمن البشري وبالتالي فإنه يغفل مسؤولية مرتكبيها. الواقع، في نهاية المطاف، هو أن طابع ونشأة مختلف التحديات والأزمات العالمية - سواء الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية أو غيرها من الأزمات من قبيل المتعلقة بالغذاء والطاقة والمناخ والتراجع - عامين بصورة واضحة. إنها تعرض أمن الناس في كل مكان للخطر. ولذلك ينبغي أن يعالج الحل أوجه الإجحاف الشديد القديمة العهد والإخفاقات المستمرة على الصعيد المنظومي. ولا يزال الافتقار الفعلي إلى الأمن العالمي، نتيجة سوء السلوك من جانب الأطراف الفاعلة السياسية والاقتصادية الرئيسية، يعرض سبل معيشة الناس في جميع أنحاء العالم وكرامتهم إلى خطر دائم.

وفي ما يتعلق بفكرة مفهوم الأمن البشري، وتعميمها في عمل الأمم المتحدة، نود أن نكرر الإعراب عن قلقنا إزاء عدم موثوقية النظام التعددي والدولي الحالي، الذي يتسم بأوجه قصور كبيرة في النزاهة والحياد. وفي حين أن اللجوء إلى النهج الانتقائية والمعايير المزدوجة ممارسة شائعة، فإنه يجري بانتظام وعن عمد إساءة تفسير المفاهيم في غير سياقها الأصلي، أو تطبيقها بشكل تعسفي في حالات قليلة، كلما وكيفما رغب الأقوى في ذلك. وفي الوقت نفسه، بوسع المصادر الحقيقية لانعدام الأمن وعملائها الاطمئنان إلى دعم أنصارها غير المشروط والإفلات التام من العقاب.

السيد تيان لين (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة بشأن تقرير الأمين العام المعنون "متابعة قرار الجمعية العامة ٢٩١/٦٤ المتعلق بالأمن البشري" (A/66/763). لاحظت الصين أن الأمين العام يشدد في التقرير على ضرورة جعل الأمن البشري متسقاً مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وهي احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون

أو جوع أو مرض أو احتياج، بما يساهم في إزالة مسببات الجذرية للعنف والتطرف والإرهاب والتراعات والغزو والاحتلال الأجنبي. إن أي تعريف يجب أن يمثل إحدى آليات بناء الثقة بين الدول، وليس ذريعة للتدخل الأجنبي ومبرراً لخرق سيادة وسلامة الدول الأعضاء التي لموافقتها الدور الأساسي في أي إجراء يتعلق بهذا المفهوم.

السيد حساني نجاد بيركوهي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ ملاحظاتي بشأن تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/66/763 بتوجيه الشكر إلى نائبة الأمين العام على عرضها للتقرير في وقت سابق من صباح اليوم، وبالإشارة إلى العناصر الإيجابية التي يتضمنها في مسعى للتوصل إلى فهم مشترك للأمن البشري. تسعى الفقرة ٣٦ من التقرير، بصفة خاصة، إلى معالجة الشواغل الجديدة التي أعربت عنها الدول الأعضاء خلال المناقشات السابقة بشأن هذا الموضوع. ونجد أنه مفيد في سد الفجوة في فهم فكرة الأمن البشري.

ونرحب بإعادة تأكيد التقرير على حقوق ومسؤوليات الحكومات الوطنية في كفالة بقاء مواطنيها وسبل عيشهم وكرامتهم، والدور المكمل للمجتمع الدولي في تقديم الدعم للحكومات الوطنية عند الطلب، مع الاحترام التام للمقاصد والمبادئ المجسدة في الميثاق، بما في ذلك سيادة الدول وسلامتها الإقليمية ومبدأ عدم التدخل. ونلاحظ أيضاً أنه، وفقاً للتقرير، فإن الأمن البشري لا يترتب عليه التزامات قانونية إضافية من جانب الدول، ويؤكد على الطابع العالمي للحريات الأساسية في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء في حين أنه يعزز الحلول التي تستند إلى الملكية الوطنية.

بيد أن التقرير للأسف لا يعالج، أو يتجنب معالجة، الأسباب الجذرية لانعدام الأمن في العالم من ناحية، ومن ناحية أخرى يقتصر في معظمه على المستويين المجتمعي

جهوده الدؤوبة للنهوض بمفهوم الأمن البشري.

وباختصار، نحن نؤيد تأييدا كاملا توضيح نطاق مفهوم الأمن البشري الوارد في القسم الرابع من التقرير. للأمن البشري، في الواقع، تطبيق أوسع نطاقا من المسؤولية عن الحماية، ومن ثم فإنه يجمع الركائز الثلاث التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ويركز على التهديدات الشاملة وواسعة النطاق لبقاء الناس، وسبل معيشتهم وكرامتهم. ونلاحظ أيضا تأييد التقرير لأنشطة الأمم المتحدة في المجالات التي يمكن أن يكون نهج الأمن البشري فيها مفيدا، ونود أن نؤكد على التالي.

أولا، في ما يتعلق بتغير المناخ والحوادث الخطرة المرتبطة بالمناخ، تؤيد الفلبين، بصفتها أحد بلدان العالم الأكثر تعرضا للكوارث الطبيعية، تأييدا تاما تشديد التقرير على أهمية تعميم الحد من الكوارث وإدارة المخاطر في الخطط الإنمائية الوطنية. في السنوات السابقة، اتبعت الوكالة الحكومية الفلبينية المسؤولة عن الكوارث الطبيعية نهجا يقوم على رد الفعل يركز على الاستجابة للكوارث. مجرد وقوعها.

وفي ظل التحول الجذري الجديد، أنعشنا جهودنا وأعدنا تسميتها المجلس الوطني للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، وهو ما يشير إلى أننا نتبع الآن نهجا وقائيا أكثر منه قائما على رد الفعل.

ثانيا، بخصوص بناء السلام بعد انتهاء الصراع، فإن الفلبين ما فتئت، بوصفها بلدا ديمقراطيا، تؤكد على نهج محوره الإنسان، بما في ذلك توفير الخدمات الأساسية الضرورية وتعزيز سيادة القانون. وسنستمر في دعم منظومة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام ودعم فكرة أن التصدي لأوجه عدم المساواة ودفع الازدهار الاقتصادي والعدالة وحل المشاكل الاجتماعية للمجتمعات المحلية أمور أساسية للحد من الصراعات في جميع مناطق العالم.

الداخلية للدول. على الحكومات دور رئيسي في كفالة البقاء لمواطنيها وسبل عيشهم وكرامتهم، والمجتمع الدولي موجود لتقديم الدعم اللازم للحكومات بناء على طلبها. والصين تؤيد هذه المبادئ.

وفي الوقت نفسه، ما برحت الصين تعتقد أن الأمن البشري هو أساسا قضية إنمائية. ينبغي للأمم المتحدة أن تولي اهتماما أكبر للتنمية وتزيد مساهمتها فيها. وينبغي لها أن تساعد البلدان النامية على القضاء على الفقر في أسرع وقت ممكن، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. وحينئذ فقط يمكن ضمان الأمن البشري. هذا هو أيضا الفهم المشترك لطيف واسع من الأعضاء من البلدان النامية، وينبغي بالتالي أن ينعكس بشكل مناسب في تعريف الأمن البشري.

منذ اعتماد القرار ٢٩١/٦٤، أجرت الدول الأعضاء مناقشات مستفيضة بشأن تعريف الأمن البشري، فصلت كل منها فيها فهمها له وشواغلها حياله. غير أن لها تفسيرات مختلفة لتعريفه وكيفية تنفيذه. ووفقا لتقرير الأمين العام، فإن السعي إلى تحقيق الأمن البشري يتداخل مع صون السلم والأمن الدوليين وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. يجب تقديم المزيد من التوضيح للعلاقة بين هذه المفاهيم. تؤيد الصين أغلبية الأعضاء في جهودهم المتواصلة لإجراء مناقشة متعمقة بشأن آثار الأمن البشري وتوسيع نطاقه، في محاولة للتوصل إلى تعريف واضح، لا لبس فيها ومقبول على نطاق واسع يمكن أن يساهم في التنفيذ الدقيق لمفهوم الأمن البشري والتحقيق الفعال للتحرر من الخوف والتحرر من العوز، على النحو المبين في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠).

السيد دي فيغا (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): تود الفلبين، بادئ ذي بدء، أن ترحب بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/66/763، بشأن متابعة القرار ٢٩١/٦٤ المتعلق بالأمن البشري، وتؤيده. ونحيي كذلك السفير تاكاسو على

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في مناقشة اليوم. بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في بندي جدول الأعمال ١٤ و ١١٧. البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

تنظيم العمل وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): معروض على الجمعية تقرير اللجنة الخامسة (A/66/544/Add.1) عن البند الفرعي (ك) من البند ١١٥ من جدول الأعمال، والمعنون "تعيين أعضاء وأعضاء مناوبين في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة". وليتسنى للجمعية النظر في تقرير اللجنة الخامسة في إطار البند الفرعي، سيكون من الضروري إعادة فتح باب النظر في البند الفرعي (ك) من البند ١١٥ من جدول الأعمال.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إعادة فتح باب نظرها في البند الفرعي (ك) من البند ١١٥ من جدول الأعمال، والشروع فوراً في نظرها؟ تقرر ذلك.

البند ١١٥ من جدول الأعمال (تابع)

تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى (ك) تعيين أعضاء وأعضاء مناوبين في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

تقرير اللجنة الخامسة (A/66/544/Add.1)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): توصي اللجنة الخامسة، في الفقرة ٣ من تقريرها، بأن تعين الجمعية العامة السيد هيتوشي كوزاكي الياباني الجنسية عضواً في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة لفترة ولاية تبدأ اليوم، ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وتنتهي في ١٣ كانون

ثالثاً، في ما يتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية والأهداف الإنمائية للألفية، فإننا نعتبر في الأساس نهج الأمن البشري قيمة للغاية بالنسبة لشعوب البلدان النامية. صحيح أن الأزمة الحالية تؤثر على حياة كل إنسان على ظهر هذا الكوكب، ولكن لا يمكن إنكار أنه بالنسبة للبلدان التي يعني كون المرء فقيراً فيها أن يعيش في ظروف من الفقر المدقع المنهك، فإن الأزمة لا تصبح مجرد مسألة تغيير أسلوب الحياة، ولكن يمكن أن تعني في الواقع أيضاً مسألة حياة أو موت. ولذلك، نؤيد نص التقرير على ضرورة وضع إطار للحماية والتمكين يعزز الأمن البشري ويقلل الآثار الطويلة الأجل للانكماش المالي والاقتصادي إلى حدها الأدنى.

لقد سمعنا اليوم من ممثل اليابان أن بلده سيلتزم بتقديم تبرعات إضافية إلى صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للأمن البشري. ونحن نشي على اليابان ونود الإشارة إلى أن الفلبين تستفيد من مشاريع يدعمها الصندوق. وهذه المشاريع تتعلق بالتمكين الاقتصادي والاجتماعي للعائدين من ضحايا الاتجار بالبشر والخدمات المتكاملة للصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة على صعيد المجتمعات المحلية والإجراءات الوقائية والتدخل المبكر لمكافحة الاعتداء على الأطفال واستغلالهم في المناطق الحضرية الفقيرة. وهذا هو تعزيز الأمن البشري بصورة فعالة.

وأخيراً، فإن الفلبين تنضم إلى الوفود الأخرى في الإعراب عن تقديرنا لتأكيد التقرير مجدداً على ضرورة أن يستند الأمن البشري إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لها. وتبعاً لذلك، نعتقد أن النهوض بسيادة القانون واللجوء إلى الوسائل السلمية في تسوية المنازعات، بما في ذلك التحكيم والوساطة، هي بالتالي من العناصر الحيوية في النهوض بنهج الأمن البشري. وستواصل الفلبين تأييد هذه الفكرة تأييداً كاملاً.

أول/ديسمبر ٢٠١٢.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تعيين السيد هيتوشي كوزاكي اليابان الجنسية عضوا في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة لفترة ولاية تبدأ في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢ وتنتهي في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ك) من البند ١١٥ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.